كلام صنايعية

شوارع القاهرة الكبرى بلا أتوبيسات



إنتصار ساحق لموظفى هيئة البريد المصرى



إطلاق حملة إصدار قانون الحريات النقابية





عمال وبرلمانيون ومنظمات دولية يجمعون على ضرورة سرعة إصدار القانون



عام انتقالى حافل ولم تزل المعركة قائمة

بعد استفزازهم من قبل وكيل وزارة القوى العاملة

عمال مجموعة مكارم للنسيج يقطعون طريق صلاح سالم

لمدة يومين متتاليين إعتصم أكثر من ٥٠٠ عاملا من عمال مجموعة شركات مكارم للنسيج أمام مقر وزارة القوى العاملة ، حيث قام العمال صباح يوم ١٤ مارس الماضى بقطع طريق صلاح سالم بعد أن رفضت ناهد العشرى وكيل وزارة القوى العاملة البدء فى التفاوض مع أصحاب المجموعة إلا بعد ان يفض العمال إعتصامهم وقامت بمغادرة مقر الوزارة .. حيث أكد العمال الذين باتوا ليلتهم أمام البوابة الرئيسية لوزارة القوى العاملة أن أصحاب المجموعة وهم مجموعة بنوك قد إتخذوا قرارا بتصفية المجموعة التى تضم سبعة مصانع فى مدينة السادات وطرح صرف شهر واحد عن كل سنة خدمة للعمال بالمخالفة لقانون العمل الذى ينص على صرف شهرين عن كل سنة خدمة للعامل إذا وافق على الخروج !!

عاطف عبد اللطيف عضو النقابة المستقلة يقول : إدارة المجموعة وعلى مدار السنوات السابقة أجبرت المئات من العمال على الخروج الى المعاش المبكر وقامت بفصل عشرات العاملين دون صرف أى مستحقات لهم ، وخلال الأشهر القليلة الماضية قامت بوقف العمل فى خمسة مصانع بهدف تصفية المجموعة بحجة ان البنوك المالكة لا تملك سيولة للتشغيل ، مضيفا أن البنوك لم تفكر حتى فى طرح المصانع للبيع بدلا من التصفية وهو ما يضع العديد من علامات الإستفهام حول قرار التصفية والذى من الواضح ان الهدف منه هو الضغط على الحكومة التى وعدت بمساعدة المصانع المتعثرة !!

هذا وقد اصدرت دار الخدمات النقابية والعمالية بيانا أعلنت فيه تضامنها مع مطالب عمال مجموعة شركات مكارم المشروعة ، وطالبت حكومة الجنزورى التى وعدت بمساعدة الشركات والمصانع المتعثرة الى سرعة الجلوس مع أصحاب المجموعة للتوصل الى حلول لإنقاذ المصانع السبع التى تعتبر من اقدم شركات النسيج فى مدينة السادات ، لوقف تشريد المزيد من اسر العمال .

علق العمال اعتصامهم بعد الجلوس مع ناهد العشرى وكيل وزارة القوى العاملة والتى وعدت بتقديم مطالب العمال والتفاوض بشأنها مع البنوك المالكة للمجموعة خلال الايام القليلة القادمة .



بعد اعتصامهم وإضرابهم ثلاثة عشر يوماً متتالية

إنتصار ساحق لموظفى هيـــ



بدعوة من النقابة المستقلة للعاملين بالبريد بمحافظة القاهرة والنقابة العامة المستقلة بدأ يوم ٤ مارس الماضى أكثر من ١٠٠٠ عامل وعاملة ممثلين عن العاملين بالهيئة العامة للبريد من محافظات مصر المختلفة بمقر مكتب بريد العتبة ، مطالبين بإقالة وزير الاتصالات محمد سالم وإقالة لجنة الفلول (المستشارين) على حسب وصف العاملين والتى قام الوزير بتكوينها عقب توليه لتوليهم شئون البريد والتى يأتى على رأسها على مصيلحى وزير التضامن السابق وعلاء فهمى وزير النقل السابق .

كما طالب المعتصمون بتشكيل لجنة تقصى حقائق من مجلس الشعب لمراجعة أعمال واستثمارات الهيئة والتى ثبت بالمستندات نهبها وسرقتها من قبل المسئولين .. وإعادة هيكلة الأجور بما يتناسب مع حجم استثمارات الهيئة التى تقدر بأكثر من ١٠٠ مليار جنيه .

كانت النقابة المستقلة لمحافظة القاهرة قد عقدت اجتماعها يوم الجمعة ٢٤ فبراير الماضى بمقر دار الخدمات النقابية والعمالية بحلوان وبعد مناقشات ساخنة دعت فى بيان لها الى الاعتصام لفتح ملفات هيئة البريد وتطهيرها من الفاسدين.

وعلى مدار أيام الاعتصام الذى استمر ثلاثة عشر يوما متتالية تصاعدت وتيرة المشاركة فى الإضراب العام الذى دعى إليه المعتصمون أمام

للمطالبة برفع الحوافز والبدلات وتمكين النقابة المستقلة

اعتصام 4000 عامل بشركة مياه الشرب بمحافظة قنا

كتبت : سلوى عبدالفتاح / شيماء عنتر

بدأ صباح يوم ٤ مارس الماضى أكثر من ٤٠٠٠ عاملا من العاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحى بمحافظة قنا اعتصاما مفتوحا فى فروع الشركة بمراكز قوص ، نقادة ، دشنا ، فرشوط ، ابو تشت ونجع حمادى .. طالب المعتصمون برفع الحافز الشهرى لـ ١٥٠٪ أسوة بباقى شركات المياه مثل القاهرة وسوهاج والبحيرة، صرف حافز إنتاج بواقع ٨٠٪ ، صرف ١٠ جنيه مقابل استهلاك مياة شهرياً ، زيادة عدد تذاكر البدل النقدى إلى أربع تذاكر ، صرف بدل عدوى لعمال الصرف الصحى و الكسح ومن يتعامل مع الكلور بواقع ٣٠٪ ، تشكيل السباكين على درجة مهنية بدل العمالية ، صرف جميع المستحقات شهرياً مثل الإضافى والحافز والنسب كل شهر بدلاً من كل ستة أشهر، وتمكين النقابة المستقلة من ممارسة دورها النقابى فى الدفاع عن مصالح العمال.

جاء اعتصام العمال بدعوة من النقابة المستقلة بمحافظة قنا وذلك بعد أن قامت النقابة بإرسال مطالب العاملين الى جميع المسئولين وعلى رأسهم رئيس الوزراء كمال الجنزورى دون أى استجابة ، كما يقول سلامة عكاشة رئيس النقابة الذى اضاف ، ان الاعتصام هو خطوة أولى تمهيدا للإضراب الشامل الذى يهدد بقطع المياه عن محافظة قنا والمحافظات المحيطة بها .

خيرى عمر أمين النقابة المستقلة يضيف : إضافة الى مطالب العمال الاقتصادية فيطالب العمال بتمكين النقابة المستقلة التى تواجه منذ تكوينها حربا شرسة من قبل مجلس الإدارة وبالتواطؤ مع وزارة القوى العاملة التى أوقفت الحساب البنكى للنقابة وذلك استجابة لشكوى تقدم بها مجلس إدارة الهيئة ضد النقابة المستقلة.

تقول سامية حامد هاشم "فنى معمل"نحن نطالب برفع بدل الانتقال وتعميمه على جميع العاملين بالتساوى ورفع الأرباح وبدل الوجبة كذلك فانا اقوم بالتعامل مع المواد الكيماوية لذلك فانا اطالب بصرف بدل طبيعة عمل .

ويطالب احد العاملين بإقالة رئيس مجلس الإدارة لأنه شخص غير متعاون وهناك تخبط ادارى كبير ، فعلى الرغم من اننا من أفضل الشركات مع ذلك لا نحصل الا على ١٢ شهر مكافأة ويتم خصم ٥ اشهر وتأتى ايضا المكافآت متأخرة عن ميعادها على الرغم من ان الإدارة نفسها فى القاهرة والشركات المماثلة تاخذ ما يقرب من ١٨ شهر !!

يضيف محمد حسن احمد "كاتب حسابات بإدارة المياه " نحن نشتكى من إدارة النقل التعسفى والجزاءات فقد كنت اعمل بفرع الشركة بمدينة الوقف وتم نقلى الى فرع نجع حمادى وقدمت طلبات لنقلى نتيجة بعد المسافة ولكن تم رفضها بسبب إجراءات النقل التعسفى .

ويضيف عامل اخر ان هناك محطات بالكامل تم ارغامنا على تسليمها رغم ان بها بعض العيوب والمكافآت توجد فى البنك والمدير المالى يصرف الفائدة كل يوم والمنح الألمانية التى تأتينا من الخارج لا ناخذها وحتى عندما ناخذها لا ناخذ سوى ١٠٪ فقط والـ٩٠ ٪ تذهب الى رؤساء القطاعات وعلى الرغم من انه تم تسوية المؤهلات ما قبل الخدمة الا انه لم يتم التنفيذ العملى وتغيير المسمى الوظيفى.

ـــئة البريد المصرى



صمت المسئولين ، لتلتحق بمسيرة الاحتجاج المئات من مكاتب البريد على مستوى الجمهورية فتعلن منطقة بريد محافظة القليوبية بالكامل إضرابها عن العمل تضامنا مع زملائهم المعتصمين بمقر الهيئة المركزى بالعتبة ، وقام المئات من العاملين بتنظيم وقفة احتجاجية فى مركز الحركة الرئيسى بمدينة بنها .. ليصل عدد المحافظات المشاركة فى الإضراب بكامل طاقتها الى ثلاث محافظات هى محافظات الإسكندرية بعدد اكثر من ٥٠ مكتب بريد وبنى سويف بعدد ٤٥ مكتب بريد والقليوبية بعدد ٤٠ مكتب بريد ، هذا إضافة الى العشرات من مكاتب البريد فى محافظات أخرى مثل القاهرة والمنيا والغربية والشرقية ..

من جانب أخر أصدرت ١١ نقابة مستقلة مشاركة فى الإضـراب بيانا أكـدوا فيه على مشاركتهم فى الإضراب ونافين ما تم نشرة على لسان أحد زملائهم (أسامة عبد الغنى) مدعيا عدم مشاركة النقابات المستقلة فى الإضراب ، مؤكدين فى بيانهم ان المدعو اسامة ليست لديه نقابة حقيقية وإنما هى نقابة ورقية وانه لا يمثل إلا نفسه ، وان النقابات المستقلة الموقعة على هذا البيان هى الممثل الحقيقى لحركة عمال هيئة البريد ،وأنهم مستمرون فى اعتصامهم وإضـرابهم حتى الاستجابة لكافة مطالبهم ، حيث وقع على البيان كل من النقابة المستقلة لمنطقة بريد حلوان ،النقابة المستقلة بمحافظة الإسكندرية ،النقابة المستقلة لمحافظة بنى سويف ،النقابة المستقلة لمحافظة البحيرة ،النقابة العـامة المستقلة للعاملين بالبريد والتى تشمل سبع نقابات هى المحلة الكبرى، طنطا، شمال سيناء ، أسـيوط، كفر الشيخ ، الفيوم ونقـابة منطقة بريد شرق القاهرة .

وفى يوم السبت الموافق ١٧ مارس وبعد جلسة مفاوضات استمرت عدة ساعات توصل المعتصمون من قيادات النقابات المستقلة الى اتفاق مع رئيس مجلس إدارة هيئة البريد ، قام على اثره المعتصمون بفض اعتصامهم ، كما قام المضربون فى المئات من المكاتب البريدية على مستوى الجمهورية بإعلان فض اضرباهم .. حيث أصدر المهندس مسعد عبد الغنى رئيس مجلس ادارة الهيئة قرارا اكد فيه على الاستجابة لمطالب المعتصمين والذى نص على :

أولا : تشكيل لجنة تقصى حقائق من العاملين بالهيئة والتفتيش الحسـابى والشـئون المالية والقانونية والاستعانة بمن تراه اللجنة من داخل الهيئة او خارجها لاستيضاح بعض الأمور المالية.

ثانيا :الإتفـاق على تحديد عدد ٦ من الزملاء لمقابلة السيد وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمناقشة التفاوض بشأن تنفيذ باقى المطالب التى تدخل ضمن اختصاصاته.

ثالثا : تشكيل لجنة الغرض منها تحقيق التواصل المستمر مع السيد رئيس مجلس الإدارة مباشرة على أن يتم انعقادها شهريا ممثلة من جميع المناطق البريدية السبت الأول من كل شهر.

رابعا : تفعيل بند تدريب العاملين فى عقد الاتفاق المبرم بين البريد المصرى وشركة هيرمس للأوراق المالية .

خامسا : تفعيل المرسوم الصادر بقانون من المجلس العسكرى فى شهر سبتمبر ٢٠١١ بخصوص إلغاء تحصيل ضريبة كسب العمل .

سادسا : يتم زيـادة على طبيعة العمل ١٠٠٪ لجميع العاملين بالهيئة إضافة الى طبيعة العمل الحالية بعد العرض على السيد وزير الاتصالات ومجلس إدارة الهيئة على أن يبدأ التنفيذ اعتبارا من ١ مايو ٢٠١٢

سابعا : يتم الإعلان بكل شفافية عن موعد توزيع أرباح شركة اتصالات مصر الخاصة بالبريد بعد إطلاع لجنة تقصى الحقائق المشكلة من العاملين على نسبة البريد المصرى من هذه الأربـاح فى موعد أقصاه يوليو القادم.

ثامنا : الانتـهاء من إجـراءات تثبيت جميع الطوافين بالهيئة فى موعد أقصاه الأول من مايو ٢٠١٢ .

تاسعا : احتساب أيام الاعتصام فى الفترة من ٤ مارس وحتى ١٧ مارس ٢٠١٢ أيام عمل رسمية على أن لا يضار أى موظف من جراء الفترة السابقة بأى شكل من الأشكال .

عمال سيراميكا كليوباترا يحاصرون أبو العنين بوزارة القوى العاملة



بعد تجاهل إضرابهم الذى استمر لأسبوعين متتاليين فى مقر شركتهم صعد عمال سيراميكا كليوباترا من احتجاجهم يوم ١٥ مارس الماضى ، وذلك بتوافدهم أمام مقر وزارة القوى العاملة ، حيث حاصر أكثر من ١٥٠٠ عامل من عمال الشركة فرع السويس مقر وزارة القوى العاملة ، فى الوقت الذى كان يتواجد فيه محمد أبو العنين صاحب الشركة داخل مقر الوزارة مع وزير القوى العاملة للتفاوض حول مطالب العمال ..

حيث أكد العمال أن ابو العنين بعدما اتفق مع الحاكم العسكرى بمحافظة السويس على الاستجابة لبعض مطالب العمال ، عاد مرة أخرى ليخلف وعده ورفض الإستجابة لأى مطالب ، بل تعمد ان يحضر لمقر الوزارة متأخرا لاستفزاز العمال الذين أكدوا أنهم لن يدعوه يخرج من الـوزارة إلا بعد الإستجابة لمطالبهم التى تتلخص فى صرف ارباح عن الثلاثة سنوات السابقة بواقع ٢٠ شهرا ، حيث ان ابو العنين لم يكن يصرف أى أرباح للعمال منذ عام ٢٠٠٠ ، وصرف بدل مخاطر بواقع ٥٠٠ جنيه للعامل و٤٠٠ جنيها للإدارى ، وعشرة جنيهات بدل عدوى ..

هذا وقد سقط خمسة عمال من التعب والإرهـاق مغشيا عليهم وتم نقلهم الى المستشفى ،وتواجدت حول مقر وزارة القوى العاملة العشرات من سيارات الأمن المركزى وسيارات الإسعاف .

وبعد أكثر من ١٢ ساعة من المفاوضات المتواصلة مع ممثلى العمال وبحضور وزير القوى العاملة واللواء حمدى بدين قائد الشرطة العسكرية تم توقيع اتفاقية عمل جماعية نصت على على صرف بدل ورادى بواقع ١٠ جنيهات للوردية الثانية و١٥ جنيها للوردية الثالثة و١٠ جنيهات بدل وجبه عن أيام العمل الفعلية وصرف بدل مخاطر بواقع ٣ مستويات فى ١٥٠ و٢٠٠ و٣٠٠ جنيه على أن تزداد بمبلغ ٥٠ جنيها لكل المستويات اعتبارا من يناير ٢٠١٣.

واتفق العمال مع أبو العينين على الحصول على شهرين من الأجر الشامل عن كل سنة من السنوات الـ٣ الأخيرة ٢٠١١،٢٠١٠،٢٠٠٩، بحد أدنى ٣ آلاف جنيه وأقصى ٥ آلاف جنيه عن كل سنة كممثلة للأرباح، على أن يتم صرف الدفعة الأولى خلال أسبوع من هذا الاتفاق، وصرف شهرين منح من الراتب الشامل سنويا يتم صرفها بواقع نصف شهر كل ثلاثة بحد أقصى ٦ آلاف جنيه على أن يبدأ الصرف منتصف مارس الجارى.

وتضمن الاتفاق إلغاء جميع الجزاءات الموقعة على المديرين والعمال ورؤساء الأقسام قبل ٦ مارس الحالى وإعداد لائحة نظام أساسى ولائحة جزاءات جديدة طبقا لقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وأن يكون سن الخروج للمعاش ٦٠ عاما ويتم يصرف مكافأة نهاية الخدمة بواقع شهرين عن كل سنة، بالإضافة إلى تمثيل اللجنة النقابية بعضو داخل الجمعية العمومية للشركة.

القومية للأسمنت وبتروجيت وابيسكو أمام مجلس الشعب .. ويونيفيرسال تن



كتبت : أسماء فتحى

بمجرد بدء جلسات مجلس الشعب وبعد انتهاء الانتخابات البرلمانية عاد عمال مصر لممارسة هوايتهم التى اعتدوا عليها خلال السنوات السابقة ، فلا يمر يوما إلا ويحتشد المئات من العاملين للمطالبة بحقوقهم التى تستمر إدارات الشركات فى تجاهلها وكأنه لم تحدث ثورة .. الصناعية اختارت يوما بشكل عشوائى لرصد ما يدور أمام بوابات مجلس الشعب ، اليوم كان يوم ١٢ مارس الماضى .. حيث واصل عمال القومية للاسمنت وبتروجيت وبتروترايد اعتصامهم لليوم الثانى على التوالى لحين الاستجابة لمطالبهم وإعادتهم إلى عملهم بعد أن فصلوا تعسفيا دون مراعاة ظروفهم ومستقبلهم خاصة أن عددهم يتجاوز ٨٠٠ شخص مطالبين بإنهاء دور المقاول وتثبيت العمالة المؤقتة فضلا عن المطلب الأول وهو إعادة المفصولين.

وعن عمال بتروجيت قال خميس كدوانى احد العمال المفصولين واحد الذين خضعوا للمحاكمة العسكرية وصدر حكم ضده هو وأربعة آخرين بسنة مع إيقاف التنفيذ بتهمة اعتصامهم للمطالبة بالعودة إلى العمل عقب ثورة يناير مباشرة إن إدارة شركة بتروجت قد فصلتهم من عملهم وأنهم اخذوا عشرات الوعود بالعودة مرة أخرى ولم ينفذ اى وعد من تلك الوعود، كما إنهم التقوا وزير البترول عبد الله غراب وبالتفاوض مع ممثلى مجلس الوزراء تم الاتفاق على إعادتهم إلى العمل ولم ينفذ هذا التفاوض أيضا مؤكدا انهم قرروا الاعتصام لحين تلبية المطالب

عمال شبكات كهرباء الإسماعيلية يضربون عن العمل

كتب : جمال حراجى

نظم العشرات من عمال شبكات كهرباء ثانى الإسماعيلية إضرابا يوم الثلاثاء الماضى أمام مقر شركة توزيع كهرباء ثانى بالشارع البحرى بالإسماعيلية وهددوا بقطع التيار الكهربائى عن المدينة فى حالة عدم الاستجابة لمطالبهم والتى تتضمن المساواة بينهم وبين العاملين فى الديوان العام ومساواتهم بزملائهم فى النقل والإنتاج فى صرف نسبة الحافز المميز وصرف بدل الجهود للعاملين بالورادى والعمل بنظام الـ٨ ساعات يوميا للوردية الواحدة حسب نص قانون العمل والمساواة فى صرف المقايسات بين العاملين بالشركة وضم مدة خدمة الجيش للعاملين بالشركة وعدم خصم ضريبة كسب العمل ومنح العمال إسكان أدارى وتعيين أبناء العاملين والنظر فى نظام الخدمة العلاجية للعاملين بالشركة وتطهير الشركة من فلول النظام السابق والذين مازالوا يتصدرون المناصب القيادية ويعاملون العمال معاملة سيئة.

إضراب 4000 عامل بالشرقية للدخان بمجمع مصانع 6 اكتوبر للمطالبة بحقوقهم ..

رئيس النقابة المستقلة: نعتصم للمطالبة بتوفير ملايين الجنيهات التى يتم إهدارها

كتبت : أسماء فتحى

دخل يوم ١١ مارس الماضى ما يقرب من ٤٠٠٠ عامل بالشرقية للدخان البالغ عدد عمالها ١٤ ألف عامل فى اعتصام مفتوح داخل مجمع المصانع بمدينة ٦ أكتوبر لحين تلبية مطالبهم والتحقيق فى إهدار إدارة الشركة للمال العام رافعين لافتات كتبوا عليها مطالبهم والتى يأتى على رأسها طرح أفكار لتوفير ملايين الجنيهات التى تهدر دون وجه حق من قبل إدارة الشركة.

هانى عبد الرحيم رئيس النقابة المستقلة للعاملين بالشرقية للدخان قال ان عدد العمال المعتصمين فى ازدياد مستمر وربما يتضاعف العدد خلال الساعات المقبلة مؤكدا ان مطالب العمال ستوفر ملايين الجنيهات على الدولة خاصة فيما يتعلق بالوجبة التى هى حق للعمال دون الموظفين "فالشركة تصرف وجبة بما يعادل ٤٠ مليون جنيه سنويا بتشترى كيلو الموز بمبلغ ١٢ جنيه والتفاح ١٥ جنيه وتحضر ما يقرب من ٢ طن كل ثلاثة ايام ونحن نطالب بعمل مناقصة لجميع المطاعم يتم طرحها ويختار الأقل سعرا مما سيوفر على الشركة نصف المبلغ تقريبا هذا فضلا عن الميزانية الضخمة التى تنفق على النادى الرياضى فى بذخ بل وإهدار للمال العام فإدارة النادى تصرف مكافآت فيها دون سبب والبعثات الرياضية يرفق معها عدد من الأعضاء الذين لا سبب لسفرهم مما يكلف الشركة بل الدولة مبالغ كبيرة دون فائدة كل تلك الأموال نطالب بتوفيرها والتحقيق مع مهدريها.

وأضاف عبد الرحيم ان للعمال مطالب أخرى وهى حق يكفله لهم القانون ويأتى على رأسها المطالبة بأن يكون الأساس الذى يتم اختيار مجلس الإدارة فى صندوق العاملين وجمعية الحج والجمعية التعاونية واتحاد المساهمين وجمعية الإسكان على أساس الانتخاب لأن إدارة الشركة هى التى تختار من يحتلون تلك المناصب فى مخالفة واضحة منها للقانون واللائحة فضلا عن المطالبة بعمل وحدة تنقية لمياه الخزانات واصرف بدل انتقال لأكتوبر ٢٠ جنيه بدلا من ١٠ جنيهات.

علق العاملون اعتصامهم بعد حصولهم على وعود من رئيس قطاع المصانع احمد إسماعيل وقيادات الشركة أمثال همام حسين عقب جلسة تفاوض بحل الجمعيات "كصندوق العاملين والحج" وإجراء انتخابات لاختيار مجلس إدارتها، ووعد أخر من رئيس الشركة نبيل عبد العزيز بإنشاء محطة تحليه لخزانات المياه فى مدة أقصاها الخميس القادم.

وأكدت مصادر من العمال انه فى حالة عدم الاستجابة للمطالب التى وعد بها رئيس قطاع المصانع ورئيس الشركة بالسقف الزمنى الذين حددوه سوف يتم معاودة الإضراب لحين تلبية المطالب.

تصر بتحقيق مطالبها

وسيستمر اعتصامهم لحين عودتهم إلى العمل مرة أخرى.



المقاول سرقنا وتسبب فى خراب بيوتنا كان هذا تعليق العامل فايز عبد الله المفصول عن عمله بالشركة القومية للاسمنت مضيفا ان المقاول بالإضافة إلى انه كان يأخذ نصف ما يتقاضوه وفى النهاية طردوا إلى الشارع ولا يجدوا اليوم قوت يومهم ولن يتركوا أبواب مجلس الشعب لحين الفصل فى مطالبهم وإعادتهم إلى عملهم.

وأكد عمال ايسكو على نفس الشيء خاصة فيما يتعلق بدور المقاول والمتمثل لدى قطاع البترول فى شركة ايسكو مطالبين بضرورة تعيينهم فى الشركات التى يعملون بها.

فيما قام عمال مجموعة يونيفرسال البالغ عددهم ٨ آلاف عامل بأكتوبر بتعليق بعد إبرام اتفاق اقر بحقوق العاملين المادية بالشركة ، وذلك بعد قيامهم بقطع طريق ميدان الحصرى بالمدينة الصناعية مما دفع قيادات الجيش المكلفة بحفظ الأمن بالمنطقة للتدخل لحل أزمة العاملين.

وقال عضو لجنة التفاوض سيد أبو السعود أن الاتفاق تم مع مندوب القوى العاملة وممثل إدارة الشركة على زيادة أرباح العاملين السنوية شهرين على الشامل بحد أقصى ٣ آلاف جنيه وزيادة حافز مدفوع الأجر ١٥٠ جنيه ورفع الحد الأدنى للأجر بالشركة إلى ٧٥٠ جنيه بدلا من ٤٠٠ مع احتساب الزيادة ٥٠ جنيه على الأقدمية للعمال.

إدارة شركة كابو تفصل 6 عمال وتجازى 20 والعمال يردون بالإضراب عن العمل

اعتادت إدارات الشركات الرد على الاحتجاجات العمالية بالبلطجية لفض الاحتجاجات والنتيجة إصابات من كلا الطرفين والاحتجاجات لا تهدأ ، حيث قامت إدارة شركة كابو بالإسكندرية باستئجار البلطجية لفض إضراب العمال الذين استطاعوا القبض على مجموعة منهم واحتجازهم وتوصلوا الى ان مدير امن الشركة هو الذى استقدمهم لفض إضرابهم.

إيمان شعبان أحد العمال المفصولين من الشركة قالت أن العمال يطالبوا بحقوقهم منذ سبتمبر الماضى خاصة مع تزايد الأعداد المفصولة يوما بعد يوم وهو ما عادى غالى تصاعد حدة التوتر بين عمال شركة كابو للمنسوجات وإدارة الشركة بعد قيام عمرو الشرنوبى رئيس الشركة بفصل ٦ عمال جدد وخصم من ٣٠ إلى ٤٠ يوم لعشرين آخرين لذلك أعلن العمال البالغ عددهم ٤٥٠٠ عامل إضراب كامل عن العمل.

وكانت إدارة شركة كابو للمنسوجات قد قامت بفصل عدد كبير من العمال على مراحل دون إبداء سبب واضح لذلك مما دفع العمال إلى خوض العديد من الاحتجاجات ضدها خلال الثلاثة اشهر الماضية للمطالبة بعودتهم للعمل ووضع حد لتعسف الإدارة بل واتهامها بأنها تسعى لتصفية العمالة متعمدة.

إضراب عمال منجم السكرى لمدة أسبوعين



كتب : عاطف محمود

بدأ أول مارس الجارى عمال منجم السكرى البالغ عددهم ١٥٠٠ عامل إضرابا عن العمل للمطالبة بتطبيق قانون المناجم والمحاجر رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ عليهم ، وتعديل عقود العاملين إلى عقود شركة السكرى بدلا من الفرعونية التى يمتلكها المالك نفسه وعدم المساس بمرتبات العاملين الحالية وضمان التأمين الاجتماعى عليهم ووضع سياسة واضحة للهيكل الوظيفى ونظام الأجور فى الشركة بما يتناسب مع المخاطر وطبيعة العمل وتوفير طائرة لنقل العمال ، وعدم التعرض أو فصل أى من العاملين فصلا تعسفيا.

وفد فوجئ العمال يوم ١٠ مارس الماضى بعصمت الراجحى الشريك المصرى بإصدار قراره بمغادرة المنجم وسحب شركة الأمن المسئولة عن تأمين المنجم وترك العمال المعتصمين وحدهم .. وقام قبل المغادرة بتحرير محضر فى قسم شرطة عتاقة يتهم فيه حمدى الفخرانى عضو مجلس الشعب وعضو لجنة الصناعة والطاقة التى قامت بزيارة المنجم و١٣ عامل بتعطيل العمل ، حيث قام قسم شرطة عتاقة بإستدعاء الثلاثة عشر عاملا للتحقيق معهم فيما هو منسوب اليهم !! وجاء فى المحضر رقم ١٣٠ إدارى قسم شرطة مرسى، إن العمال وهم "تامر طوبار ومحمد الوحش، وماهر سعد الله، وعبد الباقى محمد، وأحمد سلطان، وعلى رشيدى، وأحمد فتحى، ومحمد عبد المالك، وأحمد سعد، وأحمد سليمان، ومحمد إبراهيم، قاموا بتحريض العاملين على الاعتصام والإضراب !!

هذا وقد قام العمال بتحرير محضر مضاد فى قسم الشرطة ومكتب العمل يؤكدون فيه على مغادرة شركة الامن للمنجم بشكل مفاجئ خوفا من تلفيق تهم سرقة وتخريب للعمال المعتصمين ..

ويعانى عمال المنجم من التفرقة التى تتعمدها الشركة بين العمال المصريين وبعض العمال الأجانب والتى تبدأ بالسكن المخصص لهم وما بة من كماليات (دش، تليفزيون، ثلاجة،تكييف) وغير ذلك فى الوقت الذى يعانى فيه العمال المصريين من التكدس فى الكرافانات التى يقطن فيها العمال حيث يبلغ عددهم أكثر من ستة عمال فى المكان الواحد كما أن العمال الأجانب يحصلون على مصروف جيب ٣٠٠ دولار يوميا والتى اعتبرها العمال أكبر تمييز بينهم لأن هناك عمال مصريين يتقاضون ٨٥٠جنيه شهرى ومؤمن عليهم بمبلغ ٧٨ جنيه شهريا والتأمين الصحى عبارة عن رعاية طبية فقط لا تفى بالمخاطر التى يتعرضون لها بشكل يومى وتبدأ بعد ستة أشهر من تاريخ الإلتحاق بالعمل كما أن عدد ساعات العمل ١٢ ساعة يوميا ولمدة عشرين يوما شهريا ويعانى عمال المنجم وخاصة قسم التشغيل من تعرضهم لمادة السيانيد والصودا الكاوية وهذه مواد تنبعث منها مادةhxl وهى روائح تؤدى إلى الاختناق كما يوجد بها نسبة رصاص تؤدى إلى إصابات متنوعة للعمال كما أن مخلفات المنجم تحوى مادة TCF وهى مادة سامه شديدة الانتشار ولا يوجد أى عوازل حولها والاقتراب منها يؤدى للوفاة ولا يوجد أى عوامل لعزلها عن مواقع العمل ومن المواد الخطيرة أيضا مادة الكولة والتى تؤثر على الإنجاب

وأكد العمال أن سبائك الذهب المستخرجة تحوى ٩٧٪ذهب و٣٪ معادن أخرى ما بين الفضة والبرونز أما منجم UNDER GROUND فنسبة الذهب به تصل إلى ٧٨ ٪ فى الطن الواحد وهذه النسبة لا أحد يعلم عنها شيئا من الهيئة المصرية للمساحة والجيولوجيا ..

أنهى العاملون إضرابهم بعد موافقة الإدارة الإسترالية على بعض مطالبهم مؤكدة فى فاكس تم إرساله من استراليا على دراسة باقى مطالب العاملين .





شوارع القاهرة الكبرى بلا أتوبيسات

إضراب عمال هيئة النقل العام للمطالبة بتحقيق وعود الحكومة





بعد اعتصامهم داخل الجراجات لمدة عشرة أيام دون ان يسأل فيهم أحد من المسئولين ، بدا عمال النقل العام إضرابهم عن العمل ليعود الى الأذهان إضرابهم الشهير منذ شهرين ووعدهم بتحقيق مطالبهم دون اى تحرك فعلى ، لتعود شوارع القاهرة والجيزة خالية من أتوبيسات النقل العام فى انتظار ما ستسفر عنه المفاوضات ..

وحتى كتابة هذه السطور شارك فى الإضراب جميع جراجات هيئة النقل العام الـ٢٧، مطالبين بنقل تبعية الهيئة من محافظة القاهرة لوزارة النقل، وصرف مكافأة ١٠٠ شهر نهاية خدمة وتحديد جدول زمنى لتحقيق باقى المطالب برفع الحوافز البدلات

قال طارق محمد السيد، رئيس الوفد المفاوض مع الحكومة إنهم قرروا الإضراب بعد فشل لقائهم الدكتور عبدالقوى خليفة محافظ القاهرة، مؤكداً أن مسئولى الهيئة سبق أن أطلقوا وعوداً بتنفيذ مطالب العاملين منذ عدة شهور، وحتى الآن لم يتم تنفيذها، منوها بأن المطالب شملت نقل تبعية الهيئة لوزارة النقل، وتحسين أوضاع العمال الفنيين بالجراجات، وأشار السيد إلى أنهم كانوا سيخرجون بالأتوبيسات إلى مجلس الشعب ومجلس الوزراء، إلا أن وفاة البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية، بطريرك الكرازة المرقسية، حالت دون ذلك على أن تكون مسيرتهم يوم الأربعاء المقبل.

وقال مجدى حسن، سكرتير النقابة المستقلة إن الهيئة تتعمد عدم الاستجابة لمطالب العمال، وهم يطالبون بحقوق لهم تم التعهد بها من قبل الحكومة، منذ أكتوبر الماضى ..

هذا وقد خلت شوارع القاهرة والجيزة والقليوبية من أتوبيسات النقل العام ،فيما شهدت خطوط ومحطات مترو الأنفاق حالة من الزحام والاختناق .. قال العاملون بهيئة النقل العام أن الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء سيلتقى وفدا منهم ظهر اليوم، بمجلس الوزراء للتفاوض حول مطالبهم.. ويأتى ذلك اللقاء بعد فشل محافظ القاهرة فى إقناع العاملين بفض الإضراب الذى بدأ يؤثر بشكل كبير على حركة النقل والمواصلات.

وأضاف العاملون أنهم يبيتون بداخل الجراجات حفاظاً على الأتوبيسات من اعتداء البلطجية والركاب الذين أصبحوا يتربصون بأى عربة نقل عام فى الطرقات.

حيث توقفت عن العمل جميع الجراجات التابعة للهيئة والمتمثلة فى فتح ونصر بمدينة نصر بكامل طاقتهما وجراج طيبة للمينى باص بإمبابة والمستقبل وفم الخليج بالقاهرة وجراجى إمبابة والمنيب بالجيزة والمظلات بالقليوبية

ومن جانبه، صرح أحمد عبد الهادى المسئول الإعلامى لشركة تشغيل وإدارة مترو الأنفاق أن حالة من الزحام الشديد والإقبال المفاجئ على استقلال مترو الأنفاق بدأت بسبب إضراب العاملين بهيئة النقل العام حيث اضطروا إلى زيادة عدد الرحلات فى الخط الأول والثانى والثالث، نظرا لتدفق آلاف الركاب بسبب إضراب النقل وقدوم آلاف المعزيين المتجهين من جميع المحطات إلى محطتى العباسية والدمرداش لإلقاء نظرة الوداع على قداسة البابا شنودة.

وقامت إدارة المترو بزيادة عدد الرحلات بمعدل ٢٠ رحلة لكل خط فى الخط الأول حلوان المرج ٥٢٢ والثانى شبرا الخيمة المنيب ٦٤٦ والثالث العتبة والعباسية ٤٣٦، على أن يتم خلالها تشغيل أسطول القطارات بالكامل حتى نهاية تشغيل اليوم لتخفيف حدة الزحام !!







إطلاق حملة إصدار قانون الحريات النقابية









فى إطار حملة الضغط لإصدار قانون الحريات النقابية نظم يوم السبت ٢٥فبراير مؤتمر عمال مصر الديموقراطى بالتعاون مع برنامج دعم وتعزيز مبادئ الحوار الاجتماعى التابع لمنظمة العمل الدولية ومنظمات المجتمع المدني(جمعية المشاركة المجتمعية ومؤسسة المراة الجديدة ودار الخدمات النقابية والعمالية) مائدة مستديرة حول مشروع قانون الحريات النقابية .

وبمناسبة مرور عام على إصدار إعلان الحريات النقابية .. نظمت دار الخدمات النقابية والعمالية بالتعاون مع مؤتمر عمال مصر الديمقراطى فعالية نقابية وإعلامية مساء الاثنين الموافق ١٢ مارس ٢٠١٢ شارك فيها قرابة ثلاثمائة ناشطاً عمالياً من ممثلى النقابات المستقلة فى قطاعات صناعية متنوعة.



إطلاق حملة إصدار قانون الحريات النقابية

فى المائدة المستديرة حول قانون الحريات النقابية

عمال وبرلمانيون ومنظمات دولية يجمعون على ضرورة سرعة إصدار القانون..



حضر المائدة ممثل منظمة العمل الدولية فى مصر السيد محمد الطرابلسى، ومدير برنامج الحوار الاجتماعى السيد رشيد خديم،ومدير مكتب الاتحاد الدولى للنقابات عبد الستار منصور،والأستاذ الدكتور احمد حسن البرعى أستاذ التشريعات الاجتماعية ووزير القوى العاملة السابق،وممثلى الهيئات البرلمانية من أعضاء مجلس الشعب لأستاذ محمد أنور السادات رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الإصلاح والتنمية ورئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب، والمهندس باسم كامل ممثلاً عن الهيئة البرلمانية للحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى، والنائب حمدى الفخرانى عن النواب المستقلين، والنائب سيد عبد الراضى عضو مجلس الشورى، والعديد من القيادات النقابية ونشطاء العمال من الاتحاد المستقلة لعمال مدينة السادات، والاتحاد المستقلة لعمال مدينة العاشر من رمضان ، والاتحاد المستقل لنقابات جنوب الصعيد، واتحاد موظفى مراكز المعلومات، واتحاد العاملين بالبريد المصرى واتحاد أصحاب المعاشات . بالإضافة إلى قيادات نقابية من قطاعات النسيج، والمعادن، والبترول، والكيماويات.

افتتح المائدة كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية معلنا أنها بمثابة تدشين لحملة إقرار قانون الحريات النقابية الذى تقدم به النائب أبو العز الحريرى للجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب تمهيدا لمناقشته فى اللجان قبل عرضه على اللجنة العامة للمجلس لمناقشته وإقراره،وأكد عباس فى كلمته على أن هذا القانون كان بمبادرة من وزارة القوى العاملة ونتاج ثمان جلسات عمل انتهت جميعها إلى التوافق على هذا المشروع وشارك فى هذه الجلسات كافة التيارات السياسية والعمالية وهو ما دفع مجلس الوزراء إلى إقراره وإحالته إلى المجلس العسكرى لإصداره وهو ما لم يحدث ومن ثم تقدم به النائب أبو العز الحريرى إلى مجلس الشعب .

وتحدث رشيد خديم مشيرا إلى أن الهدف الأساسى من الحوار الاجتماعى حول قانون النقابات هو خلق بيئة عمل تسمح بالحوار الاجتماعى ومن ثم تحقيق التوازنات الاجتماعية والاقتصادية من خلال حوار حقيقى بين كل الأطراف.. عمال وأصحاب أعمال ومنظمات مجتمع مدنى. مبنى على أسس داخلية يجرى عليها الحوار ومعايير دولية تفى بالتزامات مصر الدولية من خلال تشريعات صحيحة.

وأشار الطرابلسى فى كلمته إلى أن الحوار الحقيقى لا تنتجه إلا أطراف ممثلة ومستقلة فى قراراتها ومن هنا تأتى أهمية ضمانة القانون التى تعنى تشريعات يجرى إقرارها بعد حوار مجتمعى وهو ما يعنيه السياق الجاد الذى يطرح فيه مشروع قانون الحريات النقابية.

وأكد الطرابلسى أن المشروع الآخر الذى تقدم به البعض من الإخوان المسلمون لم يعرض علينا ولم يؤخذ رأينا فيه من حيث كونه موافقا مع معايير المنظمة من عدمه وأضاف إننا لا نعرف إلا مشروع القانون الموجود بين أيدى الحاضرين .



ثم تحدث الدكتور البرعى حول مشروع القانون قائلا أن هذا المشروع لم يصدر فى حجرات مغلقة إنما صدر بعد نقاشات كثيرة استمرت قرابة الشهرين عبر ثمانية جلسات حضرتها كافة الأطراف بما فيها الإخوان واتحاد عمال مصر وقد قدموا اعتراضات مكتوبة بخط اليد فلا يمكن أن يدعى أحد إنه لم يحضر ولم يشارك.

كما أكد البرعى على عدم جواز تعديل القانون القديم والاكتفاء بذلك لأن القانون ٣٥ لم يعد صالحا بعد الثورة ولم يكن كذلك قبلها لأن به من المواد الكثير الذى يحمل عدم الدستورية وهو ما جعله سببا رئيسيا فى وضع مصر على قائمة الحالات الفردية فى منظمة العمل الدولية وأكد على إنه لا يجوز لقانون أن يتضمن من الأحكام مالا تتضمنه الاتفاقية ١٨٧التى وقعتها مصر وصادقت عليها والتى أكد المبدأ القانونى الدولى على عدم جواز أن تتنصل الدول من التزاماتها الدولية بالقوانين المحلية كما تضمنت الاتفاقية الدولية المذكورة العديد من أطر الحرية النقابية التى شملها مشروع القانون وهو ما يجعله بعيدا عن الملاحظات الدولية .

وفى كلمات النواب أشار العديد منهم إلى إننا يجب أن ننتصر لمبدأ الحريات عموماً وحريات العمال فى تشكيل نقاباتهم على وجه الخصوص باعتبارها أحد أهم أسباب استقرار المجتمع على أن يدرك أعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن الوضع قد تغير وأن مواكبة التغيرات السياسية والتشريعية أصبح واجبا وطنيا مع السعى إلى إحداث أكبر قدر من التوافق من أجل إصدار قانون الحريات النقابية.

وتحدث العديد من القيادات والنشطاء حول مشروع القانون والحاجة الملحة إلى إقراره فى وقت زمنى قريب، وحول مشروع القانون الآخر المقدم من الإخوان المسلمين قرر الحاضرون البدء فورا فى دعوتهم إلى لجنة للحوار حول نقاط الاختلاف فى المشروعين من أجل الوصول إلى صيغة توافقية، وكان بعض الحاضرين قد أشاروا إلى وجود تناقض كبير فى مواد مشروع الإخوان بين نصوص مواده وبعضها البعض وأن بعض المواد قد تم أخذها بالنص من القانون ٣٥ الذى يرغب العمال فى تغييره جذريا.

وقد أشار بعض الحضور من القيادات النقابية إلى أن مشروع الإخوان يفتقد الكثير من معايير الحرية النقابية التى أقرتها الاتفاقيات الدولية والتى أقرتها قبلها الحاجة الملحة لعمال مصر فى بناء نقابات حقيقية قادرة على التعبير عن عمالها وتحسين شروط وظروف عملهم.

وانتهت المائدة إلى ضرورة التواصل مع مقدمى مشروع القانون الأخر من خلال اللجنة وتفضل النائب باسم كامل بتحمله هذا الأمر وتطوعه للحديث مع النواب من مختلف الكتل السياسية فى البرلمان .

واختتم كمال عباس المائدة المستديرة بالتأكيد على إنها الفعالية الأولى فى حملة الحريات النقابية من أجل قانون للحريات النقابية والتى سوف يتبعها أنشطة أخرى قادمة ..،،

بمناسبة مرور عام على إعلان مبادئ الحريات النقابية

مؤتمر عمال مصر الديمقراطى ودار الخدمات ينظمان احتفالية نضالية تطالب بالحرية النقابية



استضافت الفعالية ممثلى الأطراف المعنية بالحريات النقابية، وفى مقدمتهم الدكتور أحمد حسن البرعى- أستاذ تشريعات العمل، ووزير القوى العاملة السابق- اللاعب الرئيسى فى الحدث، والذى تحدث إلى الحاضرين عن مقدماته ونتائجه مؤكداً موقفه المنحاز إلى الحريات النقابية والمدافع عنها السابق على توليه الوزارة ومستحضراً تاريخ الحملة التى شارك فيها دار الخدمات النقابية والعمالية-قبل ثلاثة أعوام- من أجل قانون للحريات النقابية.

باهتمام وترحاب تلقى الحاضرون رسالة جوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية- التى قال فيها "لقد كان لى شرف التواجد بمصر- بالضبط- منذ عام.. عندما تم هذا الإعلان بالغ الأهمية، ولكننى لسوء الحظ –بسبب ارتباطات سابقة- لم أتمكن هذا العام من مشاركة العمال المصريين- ثانيةً- فى فعالياتهم التعبوية من أجل الحق فى حرية التنظيم".. ثم اختتمها قائلاً: "إننى أبعث برسالة تضامن قوية إلى العمال المصريين الذين لعبوا دوراً هاماً فى ثورة بلادكم المميزة من أجل العدالة الاجتماعية"

وقد شارك فى الفعالية من منظمة العمل الدولية السيد/ محمد طرابلسى كبير استشارى الأنشطة العمالية بمنظمة العمل الدولية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما انضم إليها عددٌ من نواب مجلس الشعب تحدث منهم النائب أبوالعز الحريرى- رئيس الكتلة البرلمانية لتحالف الثورة مستمرة، والمرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية- والنواب خالد شعبان (مجلس الشعب/الدائرة الأولى بالقاهرة)، ومجدى الخريبى (مجلس الشعب/ دائرة دكرنس/ الدقهلية)، وسيد عبد الراضى (مجلس الشورى/ القاهرة).

وفضلاً عن ذلك.. شملت فاعليات اللقاء- الذى تابع أعماله صحفيون ومراسلون للعديد من الصحف، وقامت بتغطيته ثلاث قنوات تليفزيونية فضائية- عرضاً لفيلم- فيديو- قصير عن الحريات النقابية قامت بإعداده جماعة "حقنا".. وهو الفيلم الذى سيعرض فى الميادين والمدن والمحافظات ضمن حملة الحريات النقابية التى ينظمها مؤتمر عمال مصر الديمقراطى (مع مد).

هذا .. وقد صدر عن الفعالية تقريراً عن حصاد العام يستعرض وقائعه بكل ما انطوت عليه من انجازات ومعوقات.



إطلاق حملة إصدار قانون الحريات النقابية

تقريرعام على إعلان الحريات النقابية

عامٌ مضى .. ولم يزل قانون النقابات العمالية رقـــ



عام انتقالى حافل ولم تزل المعركة قائمة ..

فى الثانى عشر من مارس ٢٠١١ .. فى يوم من أيام الربيع المصرى.. وفى مؤتمر صحفى جلس على منصته جوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية أعلن الدكتور أحمد حسن البرعى وزير القوى العاملة السابق - الذى كان قد تقلد منصبه توا -عن إصدار إعلان الحريات النقابية.

كان الإعلان خطوة أولى عاجلة لمعالجة الأوضاع النقابية التى بلغت حدا من الاختلال والتناقض لا يحتمل معه السكوت أو الانتظار .. استجابة سريعة ومباشرة لمطالبات الحرية والعدالة الاجتماعية التى علت بها الأصوات فى الميادين ، وعكست نفسها بوضوح خلال التحركات العمالية التى عمت الساحة فى التاسع والعاشر من فبراير ٢٠١١ .. فيما كان "الاتحاد العام الرسمى لنقابات العمال" مازال يعلن تأييده - باسم العمال - لنظام مبارك !!.

كان هذا الإعلان الربيعى إعلاناً للنوايا الحسنة، وتعهداً بالنزول على التزامات مصر باتفاقيات العمل الدولية الموقعة منها منذ نصف قرن، والوفاء باستحقاقات معايير العمل الأساسية التى كانت قد أضحت واحدة من أزمات النظام- قبيل الثورة- حيث لم يعد أمامه للتنصل منها سبيلاً للمراوغة أو متسعاً من الوقت.

.. ورغم أن هذا الإعلان "الأولى" كان- ولم يزل- غير كاف لمعالجة الاختلال والاحتقان على الساحة العمالية.. رغم أنه لم يكن سوى حل جزئى مؤقت لا سبيل إلى اكتماله واستمراره دونَ صدورَ قانون الحريات النقابية أو بالأحرى إلغاء القانون المعيب القائم لتقييد العمل النقابى (القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته) .. رغم ذلك.. فإن إعلان الحريات النقابية الربيعى كان من شأنه تحريك المياه الراكدة- بكل معنى الكلمة-.

نعم.. جرت مياه كثيرة.. وخلال عام مضى تمكن العاملون فى مصر من تأسيس مئات النقابات المستقلة.. عرف كثيرون حقهم المسلوب منذ عقود، واكتشفوا طريقهم إلى ممارسته.. تعرف كثيرون من العمال- من جديد- على النقابات باعتبارها منظماتهم- هم- التى يشكلونها بإرادتهم للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية، وليست مؤسسات تابعة للدولة وسلطاتها وحكوماتها..

جرت مياه كثيرة خلال العام الحافل بالأحداث.. دارت معركة حامية الوطيس مع المؤسسة النقابية للنظام السابق ورجالاتها الذين يدافعون ويحاولون باستماتة الابقاء على القيود القانونية المفروضة على الحق الأصيل فى تكوين النقابات بحرية.. تم حبس الرئيس السابق "للاتحاد العام لنقابات عمال مصر" - حسين مجاور- احتياطياً على خلفية اتهامه بالاشتراك فى قتل المتظاهرين خلال "موقعة الجمل"، وصدر قرار مجلس الوزراء بحل مجلس إدارة الاتحاد تنفيذا للأحكام القضائية الصادرة ببطلان تشكيلاته منذ خمسة أعوام.. وفى المقابل نظمت هذه المؤسسة "الاتحاد" حملة شرسة مضادة- فى مواجهة الحق فى تكوين وبناء النقابات المستقلة- استحضرت فيها كل قواها وإمكانياتها مستعينةً بحلفائها من رجالات نظام مبارك فى الإدارات الحكومية وقطاع الأعمال العام.. بل وبعض رجال الأعمال.. وحاولت تجديد قواها واستعادة توازنها بتشكيل مجلس جديد لإدارتها تم تطعيمه ببعض من أعضاء اللجنة المؤقتة- التى كانت قد شكلت لإدارة الاتحاد مؤقتاً بعد حل المجلس القديم-.

عامٌ مضى .. ولم يزل قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦- الذى عفا عليه الزمان- قائماً كما هو، ولم يزل ملف الحالة المصرية مفتوحاً أمام لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات فى منظمة العمل الدولية، منتظراً الإجابة على الأسئلة الموجهة إلى الحكومة المصرية بشأن وفائها بالتزاماتها فى شأن استحقاقات معايير العمل الأساسية.

عامٌ مضى... ولم تزل ممارسة الحريات النقابية- التى أعلنت مبادئها- تواجه - على الأرض- صعوبات بالغة، وتتعرض لانتهاكات فظة من قبل المنظومة الجهنمية لتحالف مؤسسة "الاتحاد العام لنقابات العمال"، والإدارات الحكومية- التى لم يزل الكثيرون من رجالها باقون فى مواقعهم دون تغيير، مع عدد من رجال الأعمال والشركات الخاصة.

لم تزل بعض الإدارات الحكومية وإدارات شركات قطاع الأعمال العام تقتطع الاشتراك اجبارياً من العاملين بها وتقوم بتوريده إلى النقابات العامة للاتحاد العام لنقابات العمال بينما يتعسف البعض الآخر فى قبول طلبات العمال وقف الخصم أو إجرائه لحساب النقابات المستقلة، ويشترطون لذلك إجراءات تعجيزية..

لم تزل العديد من الشركات والمنشآت ترفض التعامل مع النقابات المستقلة، والتفاوض معها، وتتخذ إجراءات عقابية فى حقها.. نقابيون يتم فصلهم من عملهم، أو نقلهم إلى أماكن نائية.. أو مجازاتهم والتنكيل بهم.. فلا يجدون لهم سبيلاً إلى الحماية فى ظل أوضاع قانونية شديدة الالتباس.. حيث تتعلل إدارات الشركات "العامة والخاصة"، وتتمسك بانحسار الحماية القانونية عن النقابيين الذين لا تخضع نقاباتهم لأحكام القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦.

ما زال الكثير من العاملين فى منشآت قطاع الأعمال العام غير قادرين على الانسحاب من عضويتهم الإجبارية فى النقابات التابعة للاتحاد العام لنقابات العمال بسبب الربط بين بعض الحقوق والمزايا التى يحصلون عليها وبين هذه العضوية ومن ذلك ارتباط الخدمات العلاجية لأسر العاملين وصناديق التأمين التكميلية- التى ظل العمال يسددون اشتراكاتها سنوات طويلة، ولا يمكنهم الاستغناء عن المستحقات التأمينية التى تكفلها لهم- بهذه العضوية.. فضلاً عن رخص القيادة، وبعض تراخيص العمل التى يشترط للحصول عليها سداد الاشتراكات النقابية فى نقابات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

وما زال الكثيرون من العاملين فى هذه المنشآت- الذين يرون عن حق أن ثروات الاتحاد العام وأصوله هى فى واقع الأمر أموالهم؛ حصيلة اشتراكاتهم، ومعاناتهم سنوات طويلة- يبحثون عن طريقهم لاقتضاء حقهم الذى يرفضون التخلى عنه.

عامٌ مضى.. ولم يزل رجالات الاتحاد العام لنقابات العمال يتقدمون بمذكراتهم إلى الحكومة- الواحدة تلو الأخرى- ضد الإدارات الحكومية التى تكف عن الاقتطاع الإجبارى لاشتراكات العاملين بها وتحويلها لحساب الاتحاد مهددين باتخاذ الإجراءات القانونية لمقاضاتها.. ما زالوا يرفضون الاعتراف بشرعية النقابات المستقلة عن مؤسستهم قائلين: "أن ما تسمى بالنقابات المستقلة التى أنشئت فى إطار الشرعية الثورية أصبحت الآن غير قانونية فى ظل قيام المجلس التشريعى (البرلمان) والذى يقوم بممارسة مهامه الوطنية وفى ظل وجود قانون النقابات العمالية المعمول به حتى الآن والذى يقضى بإيداع أوراق التشكيلات النقابية لدى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر و وزارة القوى العاملة والهجرة وهو ما يؤكد عدم شرعية تأسيس هذه النقابات"!!.

عام انتقالى حافل ولم تزل المعركة قائمة ..

طال الانتظار بالعمال المصريين الذين كانوا - كغيرهم من أبناء الشعب المصرى المشاركين فى الثورة- قد فاض بهم الكيل عشيتها حتى أنهم لم يعد بوسعهم الحياة فى ظل الأوضاع السابقة عليها... غير أن السلطات المصرية- فيما أعقب الثورة لم تستطع، للأسف الشديد- أن تقرأ الحركة العمالية المصرية أو تتعرف ملامحها، ومطالبها العادلة، ولم تسعَ إلى تجاوز موقف نظام مبارك منها.. بل أنها قد انزلقت إلى اتخاذ موقف متعالٍ مما أطلق عليه "الحركات الفئوية"..

.. وبينما انتصرت الثورة المصرية لمطالب الحريات النقابية ومكنت الحركة العمالية من جنى بعض ثمار كفاحاتها الطويلة بإعلان مبادئها.. شهدت الشهور اللاحقة- على الجانب الآخر- ما يمكن اعتباره خطوة إلى الخلف بصدور المرسوم العسكرى بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ بما تضمنه من تجريم الإضراب





ـــم 35 لسنة 1976 قائماً كما هو !!

(تعطيل العمل) الذى كان العمال المصريون قد ناضلوا ببسالة من أجل انتزاع حقهم فيه، ودفعوا ثمنه كاملاً سجناً وتشريداً ودماءً عبر سنوات وعقود.

صدر هذا المرسوم - مُبرراً بالمصاعب الاقتصادية الجمة التى تواجهها الحكومة بعد الثورة ، وبالحاجة إلى بعض الاستقرار "لاستكمال مسارات الانتقال إلى المجتمع الديمقراطى المنشود" .. فيما كان باعثاً على القلق بشأن مضمون العملية الديمقراطية التى يجرى الحديث عنها .. والتى تم اختصارها - على نحو مُخل للغاية - فى إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية تحت إشراف القضاء..بينما يغيب عنها تحرير المجتمع المدنى ، وحقوق العمال والفئات الاجتماعية الأخرى فى التعبير عن مطالبها وممارسة نفوذها .. وتطوير موقعها التفاوضى من أجل الحصول على حقوقها.

ولما كان ملايين المصريين الذين تجرعوا القهر ، والتهميش سنوات وسنوات لم يندفعوا إلى الشوارع والميادين فى الثامن والعشرين من يناير وما تلاه من أيام لا تنسى لكى ينتهى الأمر إلى استبدال برلمانيين بآخرين أياً من كانوا .. لما كان الأمن والاستقرار "المنشودان" لمجتمعنا لا يمكن لهما أن يتحققا ما بقى فى هذا المجتمع ملايين من العاطلين ، ومن الذين لا يستطيعون إطعام أطفالهم .. فإن مرسوم القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ لم يفلح - وما كان له أن يفلح فى إيقاف الحركات العمالية الاحتجاجية - التى عادت تقريباً إلى وتيرتها خلال السنوات الأربع السابقة على الثورة- والتى لم يكن ممكناً لها أن تتوقف دون معالجة قضاياها المستطيلة – الأجور ، والأمان الوظيفى - أو على الأقل الإعلان عن مسار واضح محدد ومطمئن لمثل هذه المعالجة .. أو إفساح المجال أمام مفاوضة جادة بشأنها ..

غير أن مرسوم القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ قد تم تطبيقه فى أكثر من مرة .. كما اختصت الإضرابات العمالية بقدر لا يستهان به من الهجوم الحكومى والإعلامى - الذى لم يخل من التضليل والتشويه - فى ظل الصخب والضجيج وتدافع الأفكار والمفاهيم خلال هذا العام الانتقالى العصيب - على الأخص - فى الآونة الأخيرة بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الجنزورى وانعقاد البرلمان الجديد بغلبة "الإخوان المسلمون" الذين اتجهوا هم أيضاً مؤخرا – للأسف - إلى التنكر لحق الإضراب.

عامٌ مضى على إعلان مبادئ الحريات النقابية .. ولم تزل هذه الحريات تنتهك - على الأرض - على النحو التالى:

فى شركة الزامل للمبانى الحديدية بعد إيداع أوراق تأسيس النقابة استدعى مدير الشركة أعضاء المجلس التنفيذى وطلب إليهم تقديم اعتذار لإدارة الشركة عن تشكيل النقابة ، و إلغاء إجراءات تأسيسها مهددا بفصل أعضاء النقابة جميعهم ، ثم قام بفصل كل من تامر محمد الأمين العام للنقابة ، ومنصور عبد التواب أمين صندوق النقابة بعد إجبارهما على توقيع استقالتيهما تحت تهديد السلاح !!.

فى جامعة القاهرة قامت إدارة الجامعة باضطهاد رئيس النقابة عبد الله عبد الونيس جاد الله بمجرد إيداع أوراق تأسيس النقابة ، حيث تم التحقيق معه وتوقيع الجزاء عليه سبع مرات خلال شهر واحد ونقله من عمله بالمدينة الجامعية بإمبابة إلى منطقة الشيخ زايد.

فى شركة الخدمات البترولية (وايزر فورد) تم فصل محمد شاكر رئيس النقابة من عمله بمجرد إيداع أوراق النقابة بوزارة القوى العاملة.

فى شركة مصر حلوان للغزل والنسيج (قطاع أعمال عام) تعرض ثلاثة من القادة العماليين للاضطهاد بمجرد بدءهم الدعوة والعمل من أجل تحرير نقابتهم حيث تم نقل حمزاوى محمد حمزاوى من مقر الشركة بحلوان إلى فرعها بالأزهر ، وفى وظيفة غير وظيفته الأصلية ، ونقل نادى قرنى محمد من عمل كرئيس لقسم الخلطة للغزل إلى قسم الكسترة بقطاع التجهيز وفى غير وظيفته ، ونقل مسعد عبد الغنى إبراهيم من قسم التفصيل إلى أحد مكاتب الإدارة وبدون وظيفة أو عمل.

فى الشركة الدولية للفحم والنيروليز تم فصل وليد صلاح عبد السلام ألأمين العام للنقابة وخمسة آخرين من أعضائها من عملهم.

فى شركة شلمبرجير للمواد البترولية تم فصل أربعة من أعضاء النقابة من عملهم هم:

-عصام أبو العينين رئيس النقابة.
-محمد عبد الرحمن عبد الرحيم الأمين العام.
-أيمن عبد المنعم محمد عضو النقابة
-حسام الدين مصطفى عضو النقابة

فى شركة بترومنت للصيانة البترولية بالإسكندرية بعد أن تم إيداع أوراق تأسيس النقابة قامت إدارة الشركة بنقل رئيس النقابة إلى عمله بالإسكندرية إلى الصحراء الغربية فى وظيفة أدنى من وظيفته، ثم تم إيقافه عن العمل.

فى شركة سوزوكى لصناعة السيارات تم فصل ثمانية من أعضاء النقابة من عملهم وهم:

- محمد السيد العوضى رئيس النقابة
- سيد رمضان رمضان التونسى الأمين العام
- أشرف أحمد جمعة الأمين العام المساعد
- عماد الدين محمد عضو المجلس التنفيذى للنقابة
- هبة محمود فهمى عضو النقابة
- علا مصطفى محمود عضو النقابة
- نادية ربيع محمود عضو النقابة
- مصطفى عيد منصور عضو النقابة

فى شركة ميجا تكستايل بمدينة السادات تم فصل كل من محمد عبد الناصر رئيس النقابة ومحمد حسن عضو المجلس التنفيذى مع ثلاثين آخرين من أعضاء النقابة .. وعند توجه العمال المفصولين مع زملائهم إلى مقر محافظة المنوفية للتظلم من تعرضهم للفصل تم الاعتداء عليهم من قبل قوات الأمن وبعض الرجال المأجورين من قبل إدارة الشركة مستخدمين العصى الكهربائية ، والأسلحة البيضاء حيث أصيب ثلاثين عاملاً وعاملة بكسور فى الأيدى والأرجل ، وجروح متفرقة فى الجسم والوجه والرأس .. ونقلوا إلى مستشفى شبين الكوم الجامعى لتلقى العلاج ، كما تم توقيف سبعة من العمال لمدة يومين وهم كل من إمام رمضان على ، رضا أحمد حشيش ، كرم بشرى ، أيمن إبراهيم على ، طارق إبراهيم أبو شادى ، بهاء كمال ، أحمد عبد العزيز.

فى شركة ماريدايث (ميناء سوميد) تعرض عاطف السيد خضر رئيس النقابة للفصل التعسفى بمجرد تأسيس النقابة.

فى شركة إيروباك بمدينة العاشر من رمضان التى أضرب عمالها لمدة ثلاثة أيام اعتبارا من ٢٠ سبتمبر ٢٠١١ احتجاجاً على منع رئيس النقابة من دخول الشركة وفصل ٢٢ عاملاً آخرين من العمل.. قامت إدارة الشركة برئاسة محمود سليمان بإجبار مندور مصطفى السيد رئيس النقابة ، وهشام محمد نائب الرئيس على توقيع استقالتيهما تحت تهديد السلاح فى شركة انترناشيونال للمنسوجات بمدينة العاشر من رمضان قام سيد محمود عطية الشهير بسيد "البرهمتوشى" بفصل أحمد مهدى رئيس النقابة من عمله بعد إجباره على توقيع استقالته أيضا تحت تهديد السلاح.

فى شركة مصر الحجاز بمدينة العاشر من رمضان تم التحقيق مع عادل السلاوى رئيس النقابة وتوقيع الجزاء عليه.

فى شركة إفرى ميديكال بمدينة العاشر من رمضان تم التحقيق مع أ ربعة من أعضاء المجلس التنفيذى للنقابة وتوقيع الجزاء عليهم وهم كل من نادر حلمى محمد، خليل عبد الحليم شريدح، محمد جمال حمودة، وأيمن خيرى سالم.

فى شركة نيوستار للملابس الجاهزة بالمنطقة الحرة الاستثمارية ببور سعيد قام بلطجية تابعون لصاحب المصنع بمهاجمة العمال - المعتصمين بالمصنع - بالأسلحة البيضاء والأسلحة النارية - وأصيب محمد محمد عويس الأمين العام للنقابة بطلق نارى وإصابات أخرى بالوجه.

تعرض أعضاء النقابة المستقلة للعاملين فى هيئة النقل العام بالقاهرة (التابعة للحكومة) للاعتداء عليهم من قبل تابعين "للاتحاد العام لنقابات عمال مصر" أثناء اجتماعهم مع رئيسة مجلس إدارة الهيئة يوم ٢٠١٢/٣/١ حيث أصيب عادل الشاذلى رئيس النقابة ، ومجدى حسن على الأمين العام للنقابة .

قام النقابيون بالتوجه إلى قسم شرطة أول هيئة النقل العام فى العباسية وتحرير محضر بالواقعة .. غير أنهم فوجئوا - بدخول بلطجية "قسم الشرطة" والتعدى بالضرب على ثلاثة من أعضاء النقابة بالضرب المبرح إلى أدى إلى إصابة ثلاثة منهم إصابات بالغة تحت سمع وبصر ضباط الشرطة ودون تدخلهم.

فى هيئة البريد (التابعة للحكومة) قام رئيس الهيئة يوم ٢٠١٢/٣/٤ - أثناء اعتصام العاملين بمقر الهيئة بالعتبة - بالاعتداء (الجسدى) على رئيس النقابة المستقلة محمد إبراهيم الصفطاوى الذى تم نقله إلى المستشفى للعلاج إثر ذلك.. كما تم إحالة رئس النقابة مع خمسة عشر عاملاً آخرين من القيادات النقابية إلى النيابة للتحقيق معهم بتهمة تعطيل العمل.

المرسوم العسكرى بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ بشأن تجريم الإضراب

فى أول تطبيق وإعمال للمرسوم العسكرى بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ قضت المحكمة العسكرية فى القضية رقم ٢٥٣٥ لسنة ٢٠١١ جنح عسكرية المتهم فيها خمسة من العاملين بشركة بتروجيت بحبسهم سنة مع إيقاف تنفيذ العقوبة لقيامهم وآخرين- وفقاً للحكم- "أثناء حالة الطوارئ بتنظيم وقفة أمام وزارة البترول ترتب عليها إعاقة تلك الجهة عن أداء عملها"، والعاملون الخمسة هم كل من أحمد السيد، خميس محمد، محمود أبو زيد، محمد إبراهيم، ومحمد كمال.

تمت محاكمة ١١ من العاملين بحى غرب الإسكندرية بمقتضى المرسوم العسكرى بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ حيث صدر الحكم غيابيا فى حقهم بالحبس لمدة سنة.

استناداً إلى مواد قانونية جديرة بالإلغاء لما تنطوى عليه من انتهاك لحرية التعبير وحقوق الإنسان .. أصدرت محكمة جنح حلوان يوم الأحد الموافق ٢٦ فبراير ٢٠١٢ حكماً غيابيا بالحبس لمدة ستة أشهر على كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية فى القضية رقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١٢ جنح حلوان، وذلك "لإهانته موظف عمومى"-وفقاً لقرار الإحالة- "هو إسماعيل إبراهيم فهمى بصفته القائم بأعمال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر"!!، "وذلك أثناء إلقائه كلمة وفد اتحاد عمال مصر بالدورة رقم ١٠٠ بمنظمة العمل الدولية".

وكانت جلسات مؤتمر العمل الدولى اليوم قد شهدت يوم الخميس الموافق ٩ يونيو ٢٠١١ مواجهة ساخنة بين الجانبين المصريين -جانب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر"الحكومى والمنتمى إلى النظام السابق" ، وجانب دار الخدمات النقابية والعمالية والنقابات المستقلة-.. حيث قاطع كمال عباس المنسق العام للدار إسماعيل فهمى القائم بأعمال رئيس الاتحاد العام أثناء إلقاء كلمته.. معترضاً على استمرار تمثيل هذا الاتحاد للعمال المصريين، ومؤكداً سقوط حقه فى ذلك بعد مشاركة بعض قياداته فى مؤامرة الثانى من فبراير ٢٠١١ "المعروفة بموقعة الجمل".

رغم مضى عام على إعلان الحريات النقابية.. جاء هذا الحكم فيما تأسس عليه من إعتبار رئيس "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" موظفٌ عمومى" عنواناً على الأوضاع المقلوبة التى لم تزل قائمة، ومفردات النظام السابق التى تعيد إنتاج نفسها، بكل ما تنطوى عليه من مفردات الاستبداد، وانتهاك الحريات.

عام مضى على الإعلان الربيعى.. وقد بات الاستحقاق حال الأداء بصورة لا تحتمل التأجيل.

إننا إذ نحيى الذكرى الأولى لإعلان الحريات النقابية.. نطالب بإصدار قانون الحريات النقابية- الآن- وقبل فوات الآوان.. ونؤكد مجدداً أن ذلك لا يعد فقط استجابة لمطالب ثورة الشعب المصرى ونزولاً على توجهاتها الأهم، وتحقيقاً لمطالب العمال المصريين الذين كانوا قد بدءوا العد التنازلى لإسقاط هذا النظام قبل أربع سنوات من ثورة يناير٢٠١١.. بل أنه-أيضاً- ضرورة لا غنى عنها للخطو صوب العدالة الاجتماعية التى لا يمكن لها أن تتحقق دون تمكين الأطراف الاجتماعية من التعبير عن مصالحها والتفاوض بشأنها.. ودون امتلاك الأدوات التنظيمية اللازمة لإجراء المفاوضة الاجتماعية.. النقابات المستقلة الحقيقية.

حكم بحبس ستة عمال بحجة التظاهر

قضت محكمة جنح الجمرك بالإسكندرية بحبس ١١ موظفا بحى غرب الإسكندرية ٦ أشهر على خلفية قيامهم بالتظاهر ضد رئيس الحى للمطالبة بتطهير الأحياء والمحليات، وإبعاد العسكريين عن تولى مناصب قيادية بالأحياء.

كان رئيس الحى قد تقدم ببلاغ ضد الموظفين يتهمهم فيه بتعطيل العمل والتظاهر مما دعا المحكمة لتطبيق أحكام قانون منع التظاهر ضدهم.

من جانبهم وصف الموظفون الحكم بأنه بمثابة "ضربة" للديمقراطية وللمطالب التى رفعتها ثورة ٢٥ يناير مشيرين فى بيان أصدروه إلى اعتزامهم القيام باعتصام مفتوح داخل الحى احتجاجا على قرار حبسهم الذى قالوا إنه بسبب تظاهر سلمى تتيحه لهم كل مواثيق حقوق الإنسان والقوانين الدولية فى العالم، واصفين قانون تجريم التظاهر بغير الدستوري

فى اطار حملته لإصدار قانون الحريات النقابية

لقاء موسع مع قيادات النقابات المستقلة لمؤتمر عمال مصر بالإسكندرية

شن اجتماع مؤتمر العمال الديمقراطى بالإسكندرية – احدى التنظيمات العمالية المستقلة – هجوما حاد على حزب الحرية والعدالة الذراع السياسى لجماعة الإخوان بسبب قيامهم بوضع مشروع قانون للحريات النقابية مشابه لقانون ٣٥ المشبوه – بحسب قول العمال–.

ورفضت القيادات النقابية المستقلة تدخل الإخوان بين العمال واستحواذها على مشاريع قانون الحريات النقابية، واتهموها بالسعى للسيطرة على النقابات العمالية بالرغم من عدم وجود أرضية لهم، مستغلين رئاسة صابر أبو الفتوح للجنة القوى العامة بمجلس الشعب وأغلبيتهم .

وهدد العمال بتنظيم إضرابات على مستوى الجمهورية فى حال إجراء



الانتخابات العمالية فى ظل وجود قانون ٣٥ الذى يعيد إنتاج قيادات الحزب الوطنى مره أخرى على رأس النقابات ويمنع الكثيرون من الترشح ويقضى على النقابات المستقلة.

من جانبه أكد كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية أن أجراء الانتخابات فى ظل قانون ٣٥ العمالى معناه عوده قيادات الحزب الوطنى المنحل للسيطرة على الاتحادات والنقابات العمالية .. وأضاف عباس أن قانون الحريات النقابية والعمالية التى وافق عليها وزير القوى العاملة السابق أحمد البرعى وأشرف عليه قبل أن يصبح وزير يخرجنا من مأزق وضع مصر فى اللائحة السوداء الطاردة للاستثمار.

وقال المحامى العمالى عماد نبوى أنه لابد من وجود حوار مجتمعى لإقرار قانون الحريات النقابية الخاص بالعامل، مهددا بأن هناك أكثر من ٥٠ نقابة عمالية مستقلة بالإسكندرية، بمختلف القطاعات العمالية بالقطاعين العام والخاص ومثلت فى اجتماع المؤتمر على استعداد أن تبدأ إضرابات فورا وبالتنسيق مع كافة المحافظات.

حبس العمال فى دورات المياه لمنعهم من الإضراب

احتجزت إدارة شركة "سالومى لتصنيع الفرت و الجليز" –وهى المواد الأساسية فى صناعة السيراميك– بالمنطقة الصناعية بشمال غرب خليج السويس يوم ٨ مارس الماضى عمال الشركة البالغ عددهم ١٢٠ عامل داخل دورات المياه لمنعهم من مواصلة الاعتصام الذى بدأوه منذ أيام للمطالبة بصرف البدلات والأرباح وزيادة الرواتب وحافز الإنتاج

وقال العمال أن الاعتصام بدأ بطريقة سلمية إلا أن إدارة الشركة استأجرت عشرات الأعراب المسلحين ليحتجزوا المتظاهرين داخل دورات المياه تحت تهديد السلاح كما أغلقوا جميع أبواب المصنع بالأقفال و"لحموها" بالأبواب لمنع أى شخص من الدخول أو الخروج من المصنع ماعدا المبنى الإدارى فقط ظل مفتوحا

وأضاف المعتصمون أن مدير المصنع هددهم بالطرد جميعا خلال ساعات مؤكدا لهم إنه اتفق مع عمال جدد بدلا منهم عقابا لهم على احتجاجاتهم ومطالبهم كما هدد العمال بعدم التحرك من دورات المياه وإلا سيتعامل معهم الأعراب بالعنف.

فى يوم واحد

عشرة اعتصامات وإضراب عن العمل فى



ضربت موجه عاصفة من الإضرابات شوارع وهيئات وموانئ السويس لتصيبهم بالشلل حيث وصلت الاعتصامات يوم الأربعاء، ٨ مارس الماضى إلى ١٤ موقع بالسويس فى مجالات صناعية وهيئات مختلفة بالسويس وهم:

ميناء سوميد للبترول – أجواء النخلتين – الوطنية للصلب– الشحن والتفريغ بهيئة موانئ البحر الأحمر –سوجاز– السويس لتصنيع النترات – مصر للبترول – الصرف الصحى– السويس للأسمدة.. حيث شهد ميناء سوميد البترولى بخليج السويس إضراب عمال مشروع صيانة تشغيل الوحدات البحرية بميناء سوميد البترولى بخليج السويس عن العمل تماما، وقيامهم بتوقيف اللنشات البحرية بالميناء للمطالبة بالتعيين بشركه سوميد مما أصاب الميناء الحيوى المسئول عن نقل البترول الخام عبر أنابيب بترولية من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط بالشلل وتزايد غضب العمال لعدم استجابة اى مسئول لهذه المطالب.

كما قام عمال صيانة اللنشات البحرية المضربين عن العمل بمنع سفينة بترولية سعودية عملاقة تحمل ٣٥٠ ألف طن بترول خام من تفريغ حمولتها بأنابيب سوميد البترولية بالميناء، ما اضطر قبطان السفينة السعودية للتراجع.

بينما واصل عمال شركة "السويس العالمية للنترات" بمنطقة عتاقة الصناعية اعتصامهم لليوم الرابع على التوالى حيث ناشد العمال رجل الأعمال السعودى ومالك الشركة الشيخ محمد بن حمد القصبى التدخل لإنهاء أزمة العمال والموافقة على مطالبهم التى تتمثل فى البدلات والحوافز التى طالبوه بها منذ بدء تشغيل المصنع إلا انه لم يستجب لهم حتى الآن حيث إن المواد التى يتم تصنيعها فى الشركة تستخدم فى المفجرات وتصنيع الديناميت وجميعها مواد خطرة وقد تؤثر وتضر العمال.

يأتى ذلك بعد أن قام العمال باحتجاز المديرين داخل موقع العمل فى اليوم السابق لمدة ٥ ساعات للمطالبة بحل وتحقيق مطالبهم.

وفى السويس للأسمدة أعلن العمال اعتصامهم وإضرابهم عن العمل مطالبين بتطهير الشركة المسئولة عن أداره المصنع من ما اسموة بالفساد مع ضرورة صرف الأرباح والبدلات المتأخرة ومطالبتهم بمساواتهم بباقى مصانع الأسمدة.

وشلت شوارع السويس بعد قيام عمال الصرف الصحى التابعين لمحافظه السويس بقطع الطريق أمام نادى الشرطة والمستشفى العام بشارع الشهداء بالسويس بالحجارة والموتوسيكلات وسيارات المحافظة والمواسير مطالبين بتحسين أوضاعهم المعيشية وضرورة قيام إدارة إسكان ألمحافظه بزيادة رواتبهم ومساواتهم مع العاملين بالشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى بالقاهرة معلنين الاعتصام لحين تحقيق مطالبهم للمساواة مهددين بإيقاف كل محطات الصرف الصحى بالسويس وغرق البلاد فى مياه الصرف الصحى خلال ساعات إذا استمر المسئولين فى تجاهل مطالبهم.

وفى أجواء للصناعات الغذائية "النخلتين" بالمنطقة الصناعية بعتاقة واصل العمال اعتصامهم لليوم السابع على التوالى مطالبين بزيادة الرواتب والبدلات فضلا عن تعيين العقود المؤقتة.فضلا عن زيادة الراتب الأساسى ٥٠٠ جنيه، وصرف الأرباح المتأخرة منذ عام ٢٠٠٥.

عمال السويدى مضربون للأسبوع الثالث

واصل عمال شركة السويدى للكابلات إضرابهم للأسبوع الثالث على التوالى للمطالبة بتحسين أجورهم التى لم تتغير منذ ما يقرب من ١٠ سنوات إضافة لاحتساب الحافز شهرى، وعلاوة سنوية حرموا منها على مدار السنوات السابقة، وحقهم فى أرباح الثلاث سنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، فضلا عن مكافأة نهاية الخدمة وإضافة التأمينات الاجتماعية التى تتهرب منها الشركة... وأكد العمال أن إدارة الشركة «واصلت معنا التفاوض للموافقة على التنازل عن جميع المحاضر، التى حررتها الشركة ضد العمال مقابل إنهاء الإضراب والعودة للعمل، بعد أن هددت بإغلاق الشركة فى حال استمر الإضراب».



إضراب عمال بوتاجاز سوهاج

أضرب عمال مصنع بوتاجاز سوهاج بمنطقة الأحايوة شرق والبالغ عددهم ٥٣٠ عامل تابعين للشركة المصرية لنقل وتوصيل الغاز بوتاجاسكو. مطالبين بضرورة عودة تبعية المصنع لشركة الغازات البترولية بتروجاس بدلا من الشركة المصرية لنقل وتوصيل الغاز بوتاجاسكو علما بأن المصنع هو الوحيد التابع للشركة المصرية لنقل وتوصيل الغاز بوتاجاسكو رغم أن جميع أوراق وتراخيص المصنع باسم شركة الغازات المصرية بتروجاس أما الشركة المصرية لنقل وتوصيل الغاز بوتاجاسكو فهى قاصرة على توصيل الأسطوانات فقط لذلك نطالب نحن عمال المصنع بضرورة نقل تبعيتنا لشركة الغازات البترولية بتروجاس.

محافظة السويس



إضراب عمال العامرية للغزل والنسيج



أضرب يوم ٧ مارس الماضى المئات من عمال شركة العامرية للغزل والنسيج بمنطقه عبد القادر غرب الإسكندرية عن العمل احتجاجا على فصل الشركة للعامل طارق على عبد الحميد لمطالبته بتثبيت العمالة المؤقتة.

أكد محمد .خ احد المضربين على أنهم لن يرضخوا لإدارة الشركة التى يديرها أحد البنوك المصرية الوطنية، والذى يتعمد أثاره العامل من حين لأخر أما بالفصل التعسفى أو التنكيل بهم.

مشيرا إلى أن ما تقوم به الشركة هو نفس السياسية المتبعة أيام المخلوع فمن يطالب بحقه يفصل ، فسبق للشركة أن فصلت ٤ أفراد من أعضاء النقابة لمطالبتها بحقوق العمال.

وهدد عمال الشركة بقطع طريق الصحروای ، والاعتصام أمام المقر الرئيسى للبنك الذى يدير الشركة بوسط الإسكندرية احتجاجا على فصل زميل لهم.

عمال الشحن والتفريغ يتظاهرون أمام أبواب ميناء بورتوفيق

تظاهر المئات من عمال الشحن والتفريغ بالسويس يوم ٥ مارس الماضى أمام أبواب ميناء بورتوفيق بالسويس مطالبين بضمهم إلى هيئة موانئ البحر الأحمر وأغلقوا طريق بورتوفيق وأبواب الميناء الرئيسية .. ورفع عمال الشحن والتفريغ لافتات تطالب بإنقاذ شركة الشحن والتفريغ من الإغلاق لحساب القطاع الخاص وطالبوا بتفعيل قانون ٢٠٣ المعطل والخاص بالعاملين فى قطاع الأعمال والعام بدلا من قانون ١٥٩ التى يعمل به الشركات الخاصة والتى يتعامل به إدارة الشركة مع العمال منذ سنوات.

وقال محمد سرور رئيس اللجنات النقابية للشحن والتفريغ بالسويس أن هيئة موانئ البحر الأحمر تهددهم بالطرد بعد مطالبتهم الانضمام للهيئة.

بينما قال هانى صبحى أحد العمال أنهم قاموا بغلق أبواب الميناء احتجاجا على تجاهل المسئولين لمطالبهم ولم يحاول أحد التفاوض معهم منذ قيامهم بقطع طريق بورتوفيق أمام القنصلية السعودية مما دفعهم إلى تصعيد الموقف وغلق أبواب الميناء.



الحكم غيابياً بالحبس ستة أشهر على كمال عباس
المنسق العام للدار وتضامن دولى ومحلى واسع النطاق

أصدرت محكمة جنح حلوان يوم الأحد الموافق ٢٦ فبراير ٢٠١٢ حكماً غيابياً بالحبس لمدة ستة أشهر على كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية فى القضية رقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١٢ جنح حلوان، وذلك "لإهانته موظف عمومى" -وفقاً لقرار الإحالة- "هو إسماعيل إبراهيم فهمى بصفته القائم بأعمال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر"!!، "وذلك أثناء إلقائه كلمة وفد اتحاد عمال مصر بالدورة رقم ١٠٠ بمنظمة العمل الدولية".

وكانت جلسات مؤتمر العمل الدولى اليوم قد شهدت يوم الخميس الموافق ٩ يونيو ٢٠١١ مواجهة ساخنة بين الجانبين المصريين -جانب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومى والمنتمى إلى النظام السابق"، وجانب دار الخدمات النقابية والعمالية والنقابات المستقلة-.. حيث قاطع كمال عباس المنسق العام للدار إسماعيل فهمى القائم بأعمال رئيس الاتحاد العام أثناء إلقاء كلمته.. معترضاً على استمرار تمثيل هذا الاتحاد للعمال المصريين، ومؤكداً سقوط حقه فى ذلك بعد مشاركة بعض قياداته فى مؤامرة الثانى من فبراير ٢٠١١ "المعروفة بموقعة الجمل".. وقد أعقب ذلك تنظيم "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" حملته الإعلامية المحمومة فى مواجهة دار الخدمات النقابية والعمالية، والنقابات المصرية المستقلة .. مُدعياً الحرص على صورة وسمعة مصر، ومحارباً طواحين الهواء على صفحات الجرائد المصرية مستخدماً فى ذلك الإمكانيات الإعلامية المتوفرة لديه- فى جنيف- بسبب من اصطحابه الوفد كبير العدد من صحفيى الإصدارات "القومية" والحزبية والمستقلة.

وفى سياق هذا الهجوم تقدم القائم بأعمال الاتحاد العام ببلاغه رقم ٧٩٦ لسنة ٢٠١١ إلى النائب العام متهماً عباس "بإهانة مصر أمام كافة وفود العالم"!! حيث أحيل البلاغ إلى نيابة شمال القاهرة الكلية التى قيدته برقم ١٥٨٢ لسنة ٢٠١١ شمال القاهرة، وأجرت التحقيق فى وقائعه مستمعةً إلى أقوال الشاكى وشهود الإثبات من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام (فى تشكيله السابق).

ثم بلغت أوراق التحقيق نيابة حلوان الجزئية التى أحيلت إليها القضية لتتراخى لديها عدة أشهر انتظاراً لتحريات المباحث بشأنها- وهى التحريات التى لم تسفر عن شيء وفقاً لما أدلى به أثنين من ضباط الشرطة بقسم حلوان- غير أنها تعود لتتسارع وتيرتها على نحو مفاجئ حيث تستدعى نيابة حلوان كمال عباس وتستمع إلى أقواله بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٦ ، ثم تحيل القضية إلى محكمة جنح حلوان متجاهلة الدفوع والطلبات التى أثبتها دفاعه، وملتفتة عن سماع شهود النفى الذين طلب إليها الاستماع إلى أقوالهم.

وبغض النظر عن حيثيات الحكم الصادر غيابياً على كمال عباس بالحبس ستة أشهر- والتى لم تودع بعد-، وعن الدفوع القانونية التى سيبديها لدى معارضته الحكم وإعادة إجراءاته، فإن دار الخدمات النقابية والعمالية يهممها التأكيد على ما يلى من الأمور والحقائق:

يتعين التأكيد- مجددا-أن مقاطعة كمال عباس المنسق العام للدار للقائم بأعمال الاتحاد أثناء إلقائه كلمته فى إحدى جلسات مؤتمر العمل الدولى المائة إنما كانت اقتضاء لحق العمال المصريين الذين كان وسيظل من حقهم أن يعترضوا على تمثيل مؤسسة من مؤسسات النظام السابق لهم أمام العالم- على الأخص- وأن رئيس هذه المؤسسة آنذاك- الذى لم تبادر إلى تغييره - كان محبوساً على ذمة اتهامه بالتآمر لضرب وقتل المتظاهرين.. وهو الأمر الذى لم يكن سراً خافياً على العالم.

من جانب أخر أثار الحكم الصادر ضد كمال عباس "المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية" بالحبس ٦ شهور - على خلفية ما حدث أثناء انعقاد الجمعية العمومية لمنظمة العمل الدولية فى شهر يونيه ٢٠١١- ردود فعل واسعة. فقد أصدر الاتحاد الدولى للنقابات (ITUC) بيان أعرب فيه عن انزعاجه الشديد من الحكم على كمال عباس.

كما قام الاتحاد الدولى للنقابات (ITUC) بإرسال خطاب إلى مدير منظمة العمل الدولية، حيث أن الواقعة جاءت فى إطار فاعليات مؤتمر منظمة العمل الدولية، وكذلك أصدر الاتحاد الدولى للخدمات (PSI)، واتحاد المجالس العمالية بأسبانيا (CCOO)، واتحاد العمال الأسبانى (UGT)، واتحاد العمال الفرنسى (CGT)، واتحاد التضامن الفرنسى (سوليدار)، واتحاد عمال المملكة المتحدة (TUC) بالاضافة إلى نقابة رجال الإطفاء بالمملكة المتحدة بيانات تضامن مع كمال عباس. وجاءت هذه البيانات موضحة أن الحكم على كمال عباس يدلل على أن طريق الحريات النقابية فى مصر ما زال مليئاً بالصعاب، وأن اتحاد العمال الحكومى ما زال قادراً على تحدى إرادة الثورة المصرية فى بناء مجتمع ديمقراطى فى مصريضمن للعمال المصريين حقهم فى إنشاء نقاباتهم بحرية.

وأكدت بيانات التضامن الصادرة عن الاتحادات النقابية الدولية أن ما فعله كمال عباس يأتى فى إطار حرية التعبير، وأكدت على أن الحق فى التعبير هو من الحقوق الأساسية التى تصونها كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

هذا وقد أعلنت ٢٥ منظمة من المنظمات غير الحكومية عن تضامنها الكامل مع المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية كمال عباس، مؤكدة على أن ما قام به المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية يأتى فى أطار حرية الرأى والتعبير، فما وجهه كمال عباس من انتقادات للاتحاد العام هى على خلفية وقائع محددة تم تقديم العديد من البلاغات من قبل العمال بشأنها، وكان من المنتظر أن يتم التحقيق السريع والعادل فى هذه الوقائع، بالإضافة إلى غيرها من البلاغات الخاصة بوقائع الفساد وإهدار لأموال العمال المقدمة من عمال أو وزارة القوى العاملة فى عهد الوزير السابق أحمد البرعى ضد قيادات الاتحاد العام لعمال مصر (المنحل) ولا تزال حبيسة الأدراج.

كما يأتى هذا الحكم فى التوقيت الذى تنظم فيه دار الخدمات النقابية والعمالية لحملة واسعة من أجل إصدار قانون الحريات النقابية، وهو القانون الذى يقف ضده قيادات الاتحاد العام لعمال مصر (المنحل)،الأمر الذى يعيد للأذهان نفس الممارسات السابقة التى كان يتعرض لها كمال عباس ودار الخدمات النقابية والعمالية فى عهد النظام السابق، والتى وصلت إلى إغلاق الدار بتحريض من قيادات فى الاتحاد العام لعمال مصر وتم افتتاح الدار بحكم قضائي.

دار الخدمات النقابية والعمالية



منظمة من منظمات المجتمع المدنى المصرى غير الحكومية، وقد بادر إلى تأسيسها فى مارس ١٩٩٠ عددٌ من القادة والنشطاء العماليين الفاعلين مستلهمين فى ذلك خبرات الحركة العمالية المصرية، ومستجيبين لحاجتها الملحة - التى أخذت فى التنامى آنذاك - إلى بناء مؤسسة مستقلة تعبر عن تيارها المطالب بالحقوق الديمقراطية العمالية، وتساهم فى تطويرها وتعزيزها، فضلاً عن تقديم الدعم والخدمات المباشرة لها، وملء الفراغ الناجم عن تخلى التنظيم النقابى "الرسمي" عن واجباته الأساسية.

أهداف الدار

١- دعم وتطوير الحركة العمالية والعمل على تمكينها وتعزيز قدراتها.

٢- مساندة المطالب العمالية الديمقراطية والعمل على تحقيقها وعلى الأخص الحق فى الإضراب، وحق العمال فى بناء منظماتهم النقابية المستقلة.

٣- العمل من أجل إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل القائمة.

٤- دعم وتطوير قدرات العمال ومهاراتهم.

٥- المساهمة فى تطوير الأوضاع الديمقراطية فى المجتمع.

٦- العمل على تطوير الحركة العمالية فى القطاعات العمالية الجديدة (القطاع الخاص فى المدن الصناعية الجديدة، القطاع الخدمي، القطاع غير الرسمي)

٧- دعم مشاركة المرأة فى المجتمع وخاصة فى الحركة العمالية والنقابية

٨- الدفاع الاجتماعى عن الفئات المهمشة اجتماعياً، والعمل من أجل تمكينها.

٩- بناء الجسور مع الحركات العمالية والنقابية على الصعيد العالمى وتطوير آليات التعاون والعمل المشترك.

الأنشطة

تعمل الدار على تحقيق أهدافها من خلال عدد من البرامج:

أولاً: برنامج العمل الدعوى والحملات

تهدف الدار من خلال هذا البرنامج إلى إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل، وتسعى إلى تعزيز الحركة العمالية فى نضالاتها من أجل تحقيق المكتسبات فى هذا المجال.

١- الحملات:

وقد كان أبرزها خلال الأعوام الأخيرة:

• حملة قانون العمل

وهى الحملة التى صاحبت ولاحقت خطوات إعداد القانون وإصداره على مدى تسع سنوات ..متعقبة مشاريعه المتتابعة بالدراسة والتعقيب منتهية إلى اقتراح مواد بديلة.. وخلال الشهور الأخيرة السابقة على إصدار القانون استطاعت الدار بالتعاون مع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى تطوير شبكة واسعة لإدارة الحملة التى اتسعت لتنظيم المؤتمرات ، ومخاطبة أعضاء البرلمان ، واللقاء مع رئيسه وعدد من نوابه ، حيث نجحت الحملة فى تعديل بعض مواد القانون(وإن استعصت بعض المواد الأخرى على التعديل).

• حملة العلاوة الدورية

وهى الحملة التى تلت صدور قانون العمل فى إبريل ٢٠٠٣ مطالبة بتطبيق النسبة التى قررها القانون للعلاوة الدورية (بحد أدنى٧٪) ..حيث نجحت الحملة فى تحقيق مستهدفها.

• حملات دعم التحركات العمالية

تقوم الدار بتنظيم حملات المساندة للتحركات العمالية فى مواقع العمل المختلفة ..وذلك لتعزيز هذه التحركات ، والدفاع عنها فى مواجهة أى من صور الانتهاك أو التحرش ..فضلاً عن تدعيم مطالبها، وتوسيع فرص النجاح..ومن أبرز هذه الحملات المساندة فى السنوات الثلاث الأخيرة : حملة مساندة عمال الأسبستوس، حملة عمال الساموللى للغزل والنسيج، حملة عمال غزل قليوب، حملة عمال شركة طرة للأسمنت، حملة عمال شركة أسمنت حلوان، حملة عمال شركة النوبارية للحاصلات الزراعية).

٢- أعمال الرصد والمراقبة

وتتضمن رصد مختلف صور وأشكال الانتهاكات لمعايير العمل الأساسية، وإصدار التقارير بشأنها.

٣- بناء الجسور مع الحركات العمالية والحركات الاجتماعية على المستوى الدولى

من خلال الأنشطة التالية :

• المشاركة فى الفعاليات التى تنظمها هذه الحركات .

• إعلاء صوت الحركة العمالية المصرية المستقلة فى المحافل الدولية المختلفة.

• التنسيق مع المنظمات النقابية المختلفة لتطوير التضامن العمالى .

• المشاركة فى الحملات التى تنظمها الحركات النقابية أو الحركات الاجتماعية العالمية دفاعاً عن حقوق العمال ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، أو من أجل تجارة عادلة ، ونظام اقتصادى عالمى أكثر عدلاً.

٤- المشاركة فى الفاعليات المختلفة من أجل تطوير الديمقراطية فى المجتمع ككل.

ضمن ذلك ساهمت الدار خلال عام ٢٠٠٥ فى تطوير ائتلاف المجتمع المدنى لمراقبة الانتخابات، مشاركة فى أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية ، والانتخابات البرلمانية.

٥- مجلة كلام صنايعية

مجلة نصف شهرية تصدرها الدار، وتعد المجلة العمالية المستقلة الوحيدة فى مصر. وهى تختص المجلة بمتابعة الأوضاع العمالية، وتضم عدداً من الموضوعات والتحقيقات، وتتابع التحركات العمالية فى المواقع المختلفة متشابكة مع الحملات التى تنظمها الدار لدعم هذه التحركات... حيث يتم توزيع ثلاثة آلاف نسخة من كل إصدار.

ثانياً: برنامج الدعم والمساندة وتطوير المشاركة المجتمعية

ويضطلع هذا البرنامج بالأنشطة التالية :

١- تقديم المساعدة القانونية التى تتضمن :

• تقديم الاستشارات القانونية اليومية المباشرة فيما يتعلق بحقوق العمل والحقوق النقابية.

• تقديم الخدمات القانونية العاجلة بمساعدة العمال على اللجوء للجهات الإدارية المختصة عند الحاجة.

• المساندة القانونية للتحركات العمالية الاحتجاجية (الإضراب أو الاعتصام).

• إقامة الدعاوى القانونية أمام المحاكم لاقتضاء الحقوق العمالية، ومباشرة القضايا سواء كانت فردية أو جماعية (حيث تنصرف معظم القضايا إلى حالات الفصل التعسفي، شروط العمل وعلى الأخص عدد الساعات والجزاءات التعسفية، الحقوق التأمينية والتعويض عن إصابات العمل).

٢- تطوير الوعى العمالى

• تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا العمل والعمال.

• إصدار الكتيبات المبسطة والشارحة لقوانين العمل والحقوق العمالية.

٣- تطوير العلاقة بالمجتمعات المحلية التى تقع بها فروع الدار، والعمل من أجل حفز وتفعيل المشاركة المجتمعية فيها من خلال:

• تقديم بعض الخدمات المباشرة للعمال والسكان بهذه المناطق.

• الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات.

ثالثاً: برنامج تطوير قدرات العمال (المدرسة العمالية)

تتلخص أهداف هذا البرنامج فى تزويد العمال- وعلى الأخص نشطائهم- بالمعارف، والمهارات، والتوجهات اللازمة لتطوير أدوارهم وقدراتهم للقيام بالمهام الآتية :

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم فى معرفة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعبير عنها، وتطوير الأدوات المناسبة للدفاع عن هذه الحقوق.

• توضيح وتدعيم المفهوم الصحيح للنقابات العمالية بين صفوف العمال- كما ينبغى لها أن تكون- باعتبارها تنظيماً مستقلاً يمثل العمال، وأداتهم التنظيمية فى الدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم فى رفع وعى غيرهم من العمال وحفز مبادراتهم للدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، ومهاراتهم فى استخدام الأدوات المختلفة دفاعاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل كجماعات للضغط، أو فريق للمفاوضة الجماعية.

• حفز المشاركة العمالية، وتنمية إدراك العمال لمفهوم وحدة الحركة العمالية، ودورها فى خلق مجتمع أكثر عدالة

وقد تم تطوير المنهج التدريبى للمدرسة على أساليب من شأنها حفز وتشجيع التفكير الخلاق والمستقل .. حتى يتسق المنهج مع هدفه فى تطوير فاعلية العمال ونشطائهم ..فى دعم شعورهم بالاستقلالية، وتنمية قدرتهم على الإبداع.. أن يكتسبوا القدرة على التفكير الناقد والتحليل .. أن يتمكنوا من قراءة تجارب زملائهم والاستفادة منها .. وأن يصبح بمقدورهم فهم علاقات العمل، وتحديد ملامحها ووضع البرامج الملائمة للتعامل معها .

وهكذا تم تبنى وإتباع منهج حل المشكلات، وأسلوب مشاركة الدارسين فى العملية التعليمية ذاتها...من خلال عدد من البرامج التى يتم تدريب المتدربين عليها.

كلام صنايعية

نشرة غير دورية

رئيس التحرير
عادل زكريا

المدير الفنى
عدنان النجار

مونتاج الكترونى
أحمد شريف
أسماء فتحى
مها صبحى

المراسلات والاتصال

دار الخدمات النقابية والعمالية

البريد الالكترونى: ctuws.ctuws@gmail.com
الموقع الالكترونى: www.ctuws.com

المركز الرئيسى: حلوان: ١/أ شارع محمد سيد أحمد -عمارات بتروجاس - عمارة الاسكندرية الدور الأول شقة٢.. تليفون/ فاكس٢٥٥٩٣٩٣٢ - ٠٢/٢٥٥٩٣٩٢٩

الفروع: حلوان - المساكن الاقتصادية بلوك ٨ مدخل ٢ شقة ١٠١ الدور الثانى.. تليفون: ٠٢/٢٥٥٥٧٠١٤

المحلة الكبرى: مساكن أبو شاهين عمارة ٣ مدخل (ب) شقة ٣ أمام فرن أبو شاهين.. تليفون/فاكسن: ٠٤٠/٢٢٠٢٤٨٦

العاشر من رمضان: مجمع عبدالمقصود السكنى عمارة (١٣) شقة (١٨).. تليفون/فاكس: ٠١٥/ ٣٥٤٥٣٣

نجع حمادى: شارع الشيخ حفنى- خلف مكتب البريد القديم.. تليفون: ٠١٠٩١٥٦٠٢٣ / ٠١٤٠١٩٢٨٥٤

مدينة السادات: محور خدمات الحى الثانى- قطعة رقم٣ شقة رقم ٨- خلف مستشفى دار الشفا

العدد 132

كلام صنايعية

إضرابات الكويت



موجة إضرابات عمالية تؤدى إلى أزمات غذائية فى الكويت

بدأت أمس الأول موجة من الإضرابات العمالية بدأت فى الكويت أدت إلى شلل كثير من جوانب الحياة وبدأت تظهر فى الأسواق بوادر أزمة غذائية تتزايد يومياً، حيث اصطفت مئات من الشاحنات على الحدود وتراكمت البضائع على أرصفة الموانئ بسبب إضراب موظفى الجمارك، فيما جثمت معظم طائرات الخطوط الجوية الكويتية على الأرض بسبب إضراب العاملين فيها الذى بدأ رسمياً ليلة السبت الماضى .

وبدأت تظهر بوادر نقص المعروض فى المواد الغذائية خصوصاً الألبان والخضروات المستوردة ولا تتحمل البقاء طويلاً من دون مخازن مبردة، وبدأت ارفف الجمعيات التعاونية، التى يعتمد عليها الناس فى شكل رئيس فى التموين، بالخلو من هذه المواد وتراجع معروض اللحوم ومستلزمات غذائية أخرى.

وكان رجال الجمارك استثنوا الأدوية وحليب الأطفال من إضرابهم وسمحوا بإدخال ٩٠ شاحنة من الألبان والخضروات لتخفيف حدة النقص فى السوق.

وكانت الكويت شهدت على مدى سنتين سلسلة متوالية من الإضرابات سببها منح الحكومة السابقة كوادر تشجيعية خاصة لبعض الجهات دون أخرى، ما حفز الجهات المحرومة على الإضراب. وحصل غالبية الجهات التى أضربت على مطالبها. وبعد تعثر المفاوضات بين كل من إدارة الجمارك و الكويتية وبين الحكومة تقرر الإضراب.

وتردد أن الحكومة التى أقرت الأسبوع الماضى زيادات بواقع ١٠ فى المئة تقريباً على الرواتب، ورفضها المضربون، تتشدد وتنوى اللجوء إلى الجيش والحرس الوطنى فى الحلول مكان المضربين لتسيير الأعمال المتوقفة، لكن أعضاء فى مجلس الأمة (البرلمان) يدعمون مطالب المضربين تحفظوا على ذلك وهدد النائب مسلم البراك باستجواب وزير الدفاع إذا ما أمر الجيش بالنزول لتسيير أعمال الجمارك. ومن المرجح أن تطغى القضية على النقاش فى الجلسة البرلمانية المقبلة. ورفض مجلس الوزراء أمس مطالب المضربين.

وقال المجلس فى بيان بعد اجتماعه مساء أمس أنه ناقش تداعيات الامتناع عن العمل والاضطرابات التى قام بها أخيرا بعض العاملين فى الجهات الحكومية وما انطوى على هذه التداعيات من تعطيل المرافق العامة وإلحاق الأضرار الجسيمة بمصالح المواطنين والمصلحة العامة نتيجة لهذه الممارسات غير المسئولة .

وأكد المجلس على احترامه الكامل للحقوق الدستورية المقررة للحريات العامة وحق الجميع فى التعبير وإبداء الرأى ومراعاة أن ممارسة هذه الحقوق يجب أن يكون فى إطار الضوابط التى رسمها القانون تحقيقاً للمصلحة الوطنية ورعاية للصالح العام، مشيرا إلى أن الإضراب أو الامتناع عن العمل وما يؤدى إليه من أضرار جسيمة للمصلحة العامة ولمصالح المواطنين لا يُعد وفقا لأحكام الدستور والقانون الكويتى من وسائل التعبير عن الرأى المسموح به ويمثل خروجاً على الشرعية وانتهاكا صريحا لأحكام القانون .

وقرر المجلس تفويض لجنة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح وعضوية كل من وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير التربية ووزير التعليم العالى (وزير الإعلام) وزير المواصلات لمتابعة التطورات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسيير العمل فى الجهات المتضررة وانجاز مصالح المواطنين وأعمالهم وخدماتهم .

وقالت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إنها ألغت رحلاتها المجدولة منذ الصباح وحتى الساعة الخامسة مساء اليوم بسبب إضراب موظفيها عن العمل المستمر منذ مساء السبت الماضى مطالبين بمزايا مالية ووظيفية.

وانضم موظفو الخطوط الجوية الكويتية إلى إضراب مفتوح بدأه موظفو الإدارة العامة للجمارك مطالبين بمزايا مالية فى ظل طفرة فى أسعار النفط الذى يمثل المصدر الرئيسى لتمويل ميزانية الدولة.. وتقدر خسائر الإضراب بأكثر من ١٥ مليون دولار يومياً.

ويطالب العاملون بالشركة بزيادة الراتب الأساسى بنحو ٣٠٪ وبعض البدلات، كانت قد تعهدت بها الحكومة الكويتية فى وقت سابق.



دار الخدمات النقابية والعمالية تنعى بمزيد من الأسى فقيد الحركة النقابية وعضو مجلس نشطاء الدار

عبد الرشيد هلال

القائد النقابى وعضو مجلس الشعب السابق

أسكنه اللّه فسيح جناته وألهم أسرته الصبر والسلوان